مصرف البحرين المركزي
Central Bank of Bahrain

# التقرير السنوي

٢٠١٣

# المحتويات


**١. تطورات السياسة النقدية ..... ١**

إدارة السياسة النقدية ..... ٢

أسعار الفائدة المحلية ..... ٢

إصدارات الدين العام ..... ٣

**٢. التطورات المصرفية ..... ٥**

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ..... ٦

مصارف قطاع التجزئة ..... ٦

مصارف قطاع الجملة ..... ٨

**٣. تطورات الأنظمة التشريعية والرقابية ..... ١٠**

تطورات الأنظمة التشريعية ..... ١١

مجلد التوجيهات الخامس ..... ١٦

**٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي ..... ٤٢**

التراخيص الجديدة ..... ٤٣

نظام المدفوعات (SSS & RTGS) ..... ٤٥

المقاصة ..... ٤٥

شبكة الصرف الآلي (البنفت) ..... ٤٥

إصدار النقد ..... ٤٥

البرامج التدريبية ..... ٤٦

مشاريع تقنية المعلومات ..... ٤٧

وحدة الاتصال الخارجي ..... ٤٩

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي ..... ٥٨

**٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ..... ٥٩**

الفصل

١

# ١. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

## إدارة السياسة النقدية

### لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي بعقد إجتماعات اسبوعية منتظمة على مدى عام ٢٠١٣. هذا وتقوم اللجنة برصد التطورات الإقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تطورات السيولة وتقوم بوضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

### الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصوره شهرية بإحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع ٥٪ على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني والموجوده لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون إحتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

### ملتقى سوق النقد

تم تأسيسه في عام ٢٠٠٧ ويضم ممثلين عن عدد من المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في مملكة البحرين بالإضافة إلى أعضاء لجنة السياسة النقدية في المصرف المركزي يضم جميع بنوك التجزئة العاملة في البحرين لمنتدى سوق المال في البحرين (Bahrain Money Market Forum) وذلك لمناقشة الأوضاع المالية العالمية، الإقليمية والمحلية وآثارها على المؤسسات المالية في مملكة البحرين. وقد أثبت هذا المنتدى أنه قناة إتصال فعالة ومفيدة بين المشاركين في السوق ومصرف البحرين المركزي حول التطورات الجارية في الأسواق المالية وتحليلاتها.

## أسعار الفائدة المحلية

### سعر الفائدة الأساسي

لم يطرأ أي تغيير على جميع التسهيلات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي للمصارف

التجارية حيث بلغ سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق ليلة واحدة ٠،٢٥٪ ولفترة استحقاق أسبوع ٠،٥٪ وذلك خلال عام ٢٠١٣. ولم يطرأ أي تغيير أيضاً على سعر الإقراض الذي يقدمه المصرف للمصارف التجارية لفترة استحقاق ليلة واحدة مقابل أذونات الخزينة الحكومية وإيداعات المصارف التجارية لدى المصرف إضافة إلى الإقراض مقابل صكوك الإجارة القصيرة والطويلة الأجل والمقومة بالدينار البحريني حيث بلغ سعر الفائدة للإقراض ٢،٢٥٪ خلال نفس الفترة.

### أسعار الفائدة بين المصارف

طور مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة بين المصارف في البحرين (BHIBOR) في عام ٢٠٠٦ وذلك بالتعاون مع عدد من المصارف ورويترز. ويشير (BHIBOR) إلى أسعار فائدة القروض بالدينار البحريني بين المصارف وذلك لفترات تتراوح من ليلة واحدة إلى ١٢ شهر.

وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لثلاثة شهور ١،١٥٪ بنهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١،١٨١٧٪ في نهاية عام ٢٠١٢. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لستة شهور ١،٥١٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١،٥١٥٠٪ في نهاية عام ٢٠١٢.

### أسعار الفائدة على الودائع والقروض

ارتفع معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (٣-١٢ شهراً) من ١،٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١،٠٨٪ في نهاية عام ٢٠١٣. وإرتفع معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من ٠،٢٢٪ إلى ٠،٢٥٪ لنفس الفترة. وارتفع سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من ٤،٩٤٪ في نهاية ٢٠١٢ إلى ٥،٠٨٪ وذلك بنهاية ٢٠١٣. أما سعر الفائدة على القروض الشخصية فقد إنخفضت من ٥،٩٦٪ إلى ٥،٩٠٪ لنفس الفترة.

## إصدارات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي ونيابة عن حكومة مملكة االبحرين بإصدار صكوك وسندات تقليدية وإسلامية ذات آجال قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزانة الحكومية وصكوك السلم والتاجير الإسلامية ويقوم مصرف البحرين المركزي بدور الوكيل في إدارة وإصدار تلك الصكوك والسندات.

قام المصرف خلال عام ٢٠١٣ وبصورة اسبوعية بإصدار أذونات الخزانة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق ٣ أشهر وبمبلغ ٣٥ مليون دينار بحريني وفي ٤ سبتمبر ٢٠١٣ قام المصرف برفع سقف الإصدار من ٣٥ مليون إلى ٤٥ مليون دينار بحريني وذلك بناء على رغبة وزارة المالية ويقوم المصرف وبصورة شهرية بإصدار أذونات خزانة حكومية لفترة استحقاق ٦ أشهر وبمبلغ ٣٠ مليون دينار بحريني. هذا الإضافة إلى أذونات الخزانة الحكومية لفترة استحقاق ١٢ شهر والتي يصدرها المصرف بصورة ربع سنوية بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني وفي ٥ سبتمبر ٢٠١٣ قام المصرف برفع سقف الإصدار من ١٠٠ مليون إلى ١٥٠ مليون دينار بحريني وذلك بناء على رغبة وزارة المالية.

في ١ أغسطس ٢٠١٣ قام مصرف البحرين المركزي وبطلب من وزارة المالية بإصدار سندات تنمية حكومية دولية لفترة إستحقاق عشر سنوات بمبلغ ١،٥٠٠ مليون دولار أمريكي بسعر ثابت مقداره ٦،١٢٥٪. كما وقام في ٤ يوليو ٢٠١٣ بإصدار سندات تنميه حكومية محلية بمبلغ ١٥٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق ٣ سنوات وسعر ثابت مقداره ٢،٩٪ وكذلك قام المصرف بإصدار سندات تنمية حكومية محلية بمبلغ ٣٥٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق ٧ سنوات ونصف بسعر ثابت مقداره ٥,٥٪.

إضافة إلى ذلك يقوم المصرف بإصدار صكوك سلم شهرية لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٣٦ مليون دينار بحريني في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣ قام المصرف برفع قيمة الإصدار من ١٨ مليون إلى ٣٦ مليون دينار بحريني وذلك بناء على رغبة وزارة المالية، ويتم إصدار صكوك إجارة شهرية لفترة استحقاق ٦ أشهر بمبلغ ٢٠ مليون دينار بحريني.

ويقوم المصرف ايضا بإصدار صكوك إجارة طويلة الأجل وبمبالغ وفترات إستحقاق مختلفة بين كل إصدار وآخر وذلك حسب رغبة حكومة مملكة البحرين ممثلة في وزارة المالية وخلال عام ٢٠١٣ تم تنفيذ إصدار محلي بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٣ وبعائد ثابت بلغ ١،٤٥٪.

الفصل

٢

# ٢. التطورات المصرفية

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

مصارف قطاع التجزئة

مصارف قطاع الجملة

## الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) ١٩٢,٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، مقابل ١٨٦,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة ٣,١٪. وقد بلغ نصيب مصارف قطاع الجملة من إجمالي الميزانية ٦٠,٨٪، وبلغت حصة مصارف قطاع التجزئة ٣٩,٢٪.

بلغت الموجودات المحلية ٤٨,٧ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٤٨,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع مقداره ٠,٥ بليون دولار (١,٠٪). بلغت الموجودات الأجنبية ١٤٣,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١٣٨,١ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع مقداره ٥,٢ بليون دولار (٣,٨٪).

انخفضت المطلوبات المحلية إلى ٥٠,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٥١,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بمقدار ٠,٧ بليون دولار (١,٤٪). ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية بمقدار ٦,٤ بليون دولار (٤,٧٪) ليصل إلى ١٤١,٥ بليون دولار مقابل ١٣٥,١ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢.

## مصارف قطاع التجزئة[١]

إرتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة إلى ٢٨,٣ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٢٧,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ (٤,٨٪).

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية بمقدار ٠,٣ بليون دينار (٢,٠٪) ليصل إلى ١٥,٥ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، مع ارتفاع المطالب على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٥ بليون دينار (٦,٣٪)، وعلى السندات الحكومية بمقدار ٠,٨ بليون دينار (٣٦,٤٪).

سجلت الموجودات الأجنبية ارتفاعاً بمقدار ١,٠ بليون دينار (٨,٥٪) لتصل إلى ١٢,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١١,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. وقد ارتفعت المطالب الأجنبية على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٢,٠ بليون دينار (٣٣,٣٪) من ٦,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٨,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. بينما

[١] تشمل مصارف قطاع التجزئة التقليدية والإسلامية

انخفضت المطالب الأجنبية على القطاع المصرفي بمقدار ١,٠ بليون دينار (١٧,٢٪) لتصل إلى ٤,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣.

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٠,١ بليون دينار أي بنسبة ٠,٧٪ من ١٥,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ١٥,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٧ بليون دينار (٨,٨٪) ورأس المال والإحتياطي بمقدار ٠,٢ بليون دينار (١٠,٠٪).

ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية ليصل الى ١٣,٢ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ (١٠,٠٪). ارتفعت المطلوبات للقطاع المصرفي بمقدار ٠,٤ بليون دينار (٥,٨٪) وكذلك ارتفعت المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٨ بليون دينار (١٥,٧٪).

## القروض والتسهيلات الائتمانية

ارتفع الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الإئتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بنسبة ٥,٩٪ ليصل إلى ٧,٢ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٦,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢. وقد بلغ نصيب قطاع الأعمال ٦٠,٠٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية، بينما بلغ نصيب قطاع الأشخاص وقطاع الحكومة ٣٧,٦٪ و ٢,٤٪ على التوالي.

## الودائع

بلغ إجمالي ودائع المقيمين ١٠,٧ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٩,٩ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بارتفاع قدره ٠,٨ بليون دينار اي بنسبة ٨,١٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٠,٧ بليون دينار (٨,٨٪).

ارتفعت ودائع المقيمين بالدينار البحريني بمقدار ٠,٧ بليون دينار (٨,٩٪) لتصل إلى ٨,٦ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، وارتفعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بمقدار ٠,١ بليون دينار (٥,٠٪) لتصل إلى ٢,١ بليون دينار. وقد بلغ نصيب الودائع بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية ٨٠,٤٪ و ١٩,٦٪ على التوالي من إجمالي الودائع المحلية للمقيمين.

## الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات

١٩,٣٪، والدول الآسيوية ٩,٤٪، ودول أوروبا الغربية ٧,٠٪، والدول الأمريكية ٥,٤٪، والدول العربية الأخرى ٢,٧٪.

أما حسب العملات، فقد بلغ نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الموجودات ٤٥,٤٪، وعملات دول مجلس التعاون الخليجي (بإستثناء الدينار البحريني) ٥,٢٪. وقد شكل اليورو ٣,٥٪ من إجمالي الموجودات.

## مصارف قطاع الجملة[٢]

سجلت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة ارتفاعاً بمقدار ٢,١ بليون دولار أي بنسبة ١,٨٪ لتصل إلى ١١٦,٧ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١١٤,٦ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢.

انخفض إجمالي الموجودات المحلية إلى ٧,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ٧,٩ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢.

ارتفعت الموجودات الأجنبية بمقدار ٢,٥ بليون دولار (٢,٣٪) لتصل إلى ١٠٩,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المطالب على المصارف بمقدار ٠,٩ بليون دولار (٧,٢٪) وغير المصارف بمقدار ١,٠ بليون دولار (٣,٤٪).

انخفض إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ١,٢ بليون دولار (١٠,٥٪) ليصل إلى ١٠,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١١,٤ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢.

ارتفعت المطلوبات الأجنبية لتصل إلى ١٠٦,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣ مقابل ١٠٣,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، أي بمقدار ٣,٣ بليون دولار (٣,٢٪)، وذلك بسبب إرتفاع قيمة المطلوبات على غير المصارف بمقدار ٦,٦ بليون دولار (٣١,٤٪).

### الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (بإستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات

[٢] تشمل مصارف قطاع الجملة التقليدية والإسلامية.

٢٩,٤٪، ودول أوروبا الغربية ٣٨,٦٪، والدول الأمريكية ١١,٩٪، والدول الآسيوية ٨,٧٪، والدول العربية الأخرى ٣,٧٪.

أما حسب العملات، فقد بلغ نصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي (بإستثناء الدينار البحريني) من إجمالي الموجودات ١١,٥٪، والدولار الأمريكي ٦٥,٥٪ من إجمالي الموجودات. في حين شكل اليورو ٩,٥٪ من إجمالي الموجودات.

الفصل

٣

# ٣. تطورات الأنظمة التشريعية والرقابية

تطورات الأنظمة التشريعية

تطورات الأنظمة الرقابية

## تطورات الأنظمة التشريعية

ضمن سعي مصرف البحرين المركزي المتواصل في تطوير الأنظمة التشريعية، تم العمل على تطوير عدد من الأنظمة والسياسات الإجرائية والرقابية وذلك لضمان الاستقرار المالي خلال عام ٢٠١٣.

### تطبيق اتفاقية بازل ٣

ضمن جهود المصرف المركزي المستمرة الرامية إلى تعزيز الإطار الرقابي من خلال اعتماد معايير لجنة بازل، قام المصرف بإصدار توجيهات عالية المستوى في شهر يونيو ٢٠١٣ تتضمن الإطار الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل ٣.

وتستند هذه التوجيهات إلى عدة مراحل، حيث تم البدء بالمرحلة الأولى وهي مرحلة "المراقبة" في الفصل الاول من عام ٢٠١٣، حين أصدر المصرف توجيهاته لجميع البنوك المحلية يطلب بموجبها أن تقوم البنوك بتزويده بتقارير أولية عن نسب الرافعة، وكفاية رأس المال، ونسب السيولة تبعاً لمتطلبات بازل ٣ بشكل ربع سنوي وذلك اعتباراً من مارس ٢٠١٣.

ويوفر الإطار الزمني المعتمد ترتيبات انتقالية للبنوك بغرض الامتثال لمتطلبات رأس المال الجديدة المؤهلة والذي يهدف إلى ضمان قدرة البنوك على تلبية متطلبات رأس المال الجديدة خلال فترة زمنية معقولة والتي تبدأ في عام ٢٠١٥. والجدير بالذكر أن على البنوك البحرينية الالتزام بنسبة كفاية رأسمال قدرها ١٢,٥٪ والتي هي أعلى من الحد الادنى المطلوب في اتفاقية بازل ٣.

كما قام المصرف في ديسمبر ٢٠١٣، بإصدار ورقة استشارية للبنوك حول إجراء تعديلات على فصل "كفاية رأس المال" من مجلد التوجيهات الأول ليتضمن التعريف الجديد لرأس المال الرقابي حسب متطلبات اتفاقية بازل ٣.

ويعتزم المصرف إصدار ورقة استشارية مماثلة للبنوك الإسلامية خلال الربع الأول من عام

.٢٠١٤

## مقترح توجيه بشأن نظام تصنيف الائتمان

قام المصرف بإصدار ورقة استشارية ثانية في يونيو ٢٠١٣ بشأن نظام تصنيف الائتمان تتضمن ما تم الاتفاق عليه من خلال الاجتماعات التي قام المصرف بعقدها مع البنوك وشركات التدقيق لمناقشة ملاحظاتهم حول الورقة الاستشارية الاولى الصادرة في فبراير ٢٠١٢ بهذا الصدد. ويعتزم المصرف اصدار تلك التوجيهات بشكلها النهائي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤.

يشمل المقترح تعديلات في فصل "إدارة مخاطر الائتمان" من مجلد التوجيهات المتعلق بتصنيف الائتمان، حيث يضع الحد الأدنى لمستوى المخصصات للقروض المتعثرة والتسهيلات الائتمانية الأخرى لدى البنوك المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز مصداقية مستويات المخصصات وذلك لضمان جودة محافظ القروض/التمويل والحفاظ عليها وعلى مستويات المخصصات.

## مقترح توجيه بشأن ممارسات الأجور والمكافآت لدى البنوك المرخصة

أصدر المصرف المركزي في نوفمبر ٢٠١٣ توجيهات خاصة بشأن سياسات الأجور والمكافآت المتبعة لدى البنوك، وذلك ضمن جهوده لتطوير القواعد التي تنظم ممارسات الأجور والمكافآت لدى البنوك، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

تتضمن تلك التوجيهات المبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن سياسة الأجور والمكافآت ومنهجية التقييم، والتي تتماشى أيضاً مع المتطلبات الرقابية ذات الصلة المطبقة عالميا وفقاً لتوجيهات مجلس الاستقرار المالي.

كما تتطلب الورقة أن تقوم البنوك بتطبيق المبادئ المتعلقة بالحوكمة الفعالة بشأن أجور ومكافآت المدراء في البنوك، وأولئك الذين تتضمن أعمالهم اتخاذ قرارات ذات مخاطر كبيرة بالإضافة إلى مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة. كما تتطلب أيضا تطبيق الممارسات السليمة الخاصة بالأجور والمكافآت والتي تتناسب مع نتائج المخاطر بحيث يتضمن ذلك خفض المكافآت في حالة تدني مستوى أداء البنك.

هذا ويتعين على ممارسات الأجور والمكافآت أن تأخذ بعين الاعتبار بأن المخاطر تتطور مع مرور الوقت، ويجب وفقا لذلك أن تراعي تلك الممارسات الافق الزمني لتلك المخاطر، وبالتالي فإنه يجب تأجيل دفعات المكافآت تبعا لذلك. كما يتعين على الإدارة ألا تقوم بدفع المكافآت في حالة الأرباح غير المحققة، أو في حال كانت الأرباح المتوقعة غير مؤكدة، إلى أن يتم تحصيل الدفعات بشكل فعلي.

## مسودة لائحة لتحديد شروط وإجراءات الحصول على موافقة كتابية من قبل المصرف بشأن المرشحين لعضوية مجلس إدارة المرخص لهم أو لشغل أي من الوظائف التنفيذية لدى البنك

قام المصرف في مارس ٢٠١٣ بإصدار ورقة استشارية للقطاع المالي تتضمن مسودة لائحة لتحديد شروط وإجراءات الحصول على موافقة كتابية من قبل المصرف بشأن المرشحين لعضوية مجلس إدارة المرخص لهم، أو لشغل أي من الوظائف التنفيذية، وذلك طبقا للمادة رقم ٦٥ (أ) من قانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية.

وقد تم إرسال مسودة اللائحة لهيئة التشريع والإفتاء القانوني حتى يتم إصدارها بصورتها النهائية في الجريدة الرسمية.

## توجيهات جديدة بشأن متطلبات التدريب والكفاءة لمسئولي البنوك

قام المصرف بإصدار فصل جديد في شهر نوفمبر ٢٠١٣ حول "التدريب والكفاءة" حيث يتضمن معايير وإرشادات لضمان توفر مستويات مقبولة من حيث المؤهلات العلمية والمهارات والخبرات العملية لدى الأشخاص الذين يشغلون وظائف تنفيذية خاضعة لرقابة المصرف المركزي بالإضافة إلى سبل التطوير المهني المستمر وغيرها، وذلك طبقا للمادة رقم ٦٥ (ب) من قانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية.

## فصل جديد بشأن إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية

أصدر مصرف البحرين المركزي فصل جديد بشأن إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضمن مجلد التوجيهات الثاني الخاص بالبنوك الاسلامية في يناير ٢٠١٣ وذلك بعد الانتهاء من التشاور مع المصارف الاسلامية وأخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار. يتضمن هذا الفصل مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠٠٥ بالإضافة إلى

مبادئ إدارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل. ويتكون هذا الفصل من خمسة عشر مبدأً لإدارة المخاطر تنطوي على تطبيق عملي لإدارة المخاطر التي تتعرض لها اعمال المصارف الإسلامية المرخص لها. وباستثناء متطلبات إدارة المخاطر العامة (المبدأ الأول)، فقد تم حصر تلك المبادئ ضمن ٦ فئات من المخاطر التي يجب أن يتم استخدامها كأساس لعمليات إدارة مخاطر المصارف الإسلامية، وهي:

١. مخاطر الائتمان
٢. مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال
٣. مخاطر السوق
٤. مخاطر السيولة
٥. مخاطر معدل العائد
٦. مخاطر التشغيل

## توجيهات لمعاملة حسابات الاستثمار المقيدة كوحدات في صناديق الاستثمار الجماعية:

ضمن جهود المصرف الحثيثة لتعزيز الإطار الرقابي للمؤسسات المالية الإسلامية، قام المصرف في يناير ٢٠١٣، بعد الانتهاء من التشاور مع البنوك الاسلامية وأخذ ملاحظاتها بعين الاعتبار، بإصدار توجيهات تتضمن متطلبات جديدة خاصة بحسابات الاستثمار المقيدة والتي تنص على تقييد أي إصدار جديد لتلك الفئة من الاستثمارات على هيئة وحدات في صناديق استثمار جماعية تخضع لفصل صناديق الاستثمار الجماعي من مجلد التوجيهات السابع، والذي يعتبر الإطار الرقابي المنظم لعمل تلك الصناديق. وتهدف تلك الخطوة إلى ضمان حسن إدارة وحماية مصالح المستثمرين وذلك بتعزيز الشفافية في الافصاح عن المعلومات الجوهرية. كما تمت مناقشة ملاحظات المصارف الإسلامية على الورقة الاستشارية في لجنة السياسات الرقابية.

## توجيهات جديدة بشأن وحدة التدقيق الداخلي في المصارف

سيقوم المصرف بإصدار توجيهات جديدة خلال الربع الاول من عام ٢٠١٤ تتعلق بوحدة التدقيق الداخلي في المصارف وذلك ضمن جهوده لتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف ومواكبة أفضل المعايير الدولية استنادا إلى متطلبات ورقة لجنة بازل النهائية الصادرة في يونيو ٢٠١٢ بشأن "وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف". تحث هذه التوجيهات الجديدة المدققين الداخليين لدى المصارف على الالتزام بالمعايير المهنية الدولية والمحلية، والمساهمة في تطويرها، وتعزز أهمية مراعاة المسائل المتعلقة بالحيطة في سياق تطوير معايير وممارسات التدقيق الداخلي.

## مقترح توجيهات متعلقة بسلوكيات العمل لدى المصارف الاسلامية المرخصة من قبل المصرف:

أصدر المصرف في شهر مايو ٢٠١٣ ورقة استشارية حول التعديلات المقترح إجراؤها على فصل "سلوك الأعمال والسوق" لدى المصارف الاسلامية بحيث يراعي المبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بسلوك الأعمال وهي "المبادئ التوجيهية لسلوك الأعمال لدى المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" والصادرة عنها في ديسمبر ٢٠٠٩. وقد تم لاحقا خلال العام ٢٠١٣ استلام ملاحظات المصارف حول هذه الورقة وهي قيد الدراسة الداخلية حالياً.

من المفترض أن يغطي الفصل المقترح المبادئ التي تهدف لتعزيز حماية مصالح العملاء وتعزيز نزاهة السوق. كما تهدف أيضاً لنشر الثقة والبيئة الداعمة التي من شأنها أن ترفع من مستوى الشفافية والتعامل العادل، بالإضافة إلى تقوية الجوانب الأخلاقية، والاجتماعية، والدينية في سياق تقديم الأعمال.

## اللائحة المقترحة بشأن "المقاصة بموجب عقد السوق"

قام مصرف البحرين المركزي في يناير ٢٠١٣ بإصدار ورقة استشارية حول مسودة اللائحة الخاصة بتطبيق وتنظيم عملية "المقاصة" في مملكة البحرين وذلك طبقا للمادة رقم ١٠٨ من قانون المصرف المركزي والمؤسسات المالية.

تمت دراسة ملاحظات المصارف ومناقشتها داخلياً وسيتم إرسال مسودة اللائحة لهيئة التشريع والإفتاء القانوني للمراجعة حتى يتم إصدارها بصورتها النهائية في الجريدة الرسمية.

تتضمن مسودة اللائحة الضوابط والشروط التي يلزم توافرها في عقد السوق والاجراءات التي يلزم اتباعها لتنفيذ المقاصة بموجب هذا العقد، بما في ذلك تحديد أي من الاتفاقيات التي تسري عليها أحكام هذه اللائحة (والمشار إليها بـ "عقود السوق"). وتستند هذه المسودة بشكل أساسي إلى نموذج تم إعداده من قبل "الهيئة الدولية لعقود المبادلات والمشتقات ISDA".

إن لتطبيق عملية "المقاصة" في البحرين منافع هامة على القطاع المصرفي المحلي. حيث أن ذلك يشكل إجراءً مبسطاً وفعالاً لعمليات التقاص والتسويات المطبقة في المعاملات المالية، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق اتساق أكبر في المعاملات التي تتم بين الأطراف المقابلة، وتحقيق

مستوى أعلى من الثقة في القطاع المالي. وبالتالي، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تقليل تكاليف الاقتراض على المؤسسات المالية وإمكانية خفض أعباء كفاية راس المال.

### لائحة بشأن "تنظيم السيطرة في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين"

قام المصرف في شهر سبتمبر من العام ٢٠١٣بإصدار لائحة بشأن تنظيم السيطرة في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين وذلك كورقة استشارية. وقد تم استلام ملاحظات الشركات الاستثمارية وشركات التأمين، وهي قيد الدراسة حالياً.

وتتضمن هذه اللائحة أحكام السيطرة، والنسب المسموح بها للسيطرة، والملكية في الشركات الاستثمارية وشركات التأمين، بالإضافة إلى إجراءات الموافقة على طلب السيطرة، والإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي لدراسة الطلبات. وتستند هذه اللائحة إلى المادة ٥٢ من قانون المصرف المركزي.

## مجلد التوجيهات الخامس

### إصدار بعض فصول مجلد التوجيهات الخامس المتعلقة بالشركات المتخصصة:

**أ) توجيهات جديدة متعلقة بشركات التمويل التقليدية والإسلامية**

قام المصرف باستحداث توجيهات جديدة متعلقة بشركات التمويل التقليدية والإسلامية، وذلك في إطار جهود المصرف في وضع إطار تنظيمي للشركات المتخصصة الخاضعة لمجلد التوجيهات الخامس، حيث تم إصدار فصل متطلبات الترخيص، وفصل متطلبات التقارير، وفصل الضوابط الرقابية عالية المستوى، وفصل كفاية رأس المال، وفصل المتطلبات العامة، وذلك كمرحلة أولى في فبراير ٢٠١٣.

كما سيقوم المصرف بإصدار عدة فصول إضافية لشركات التمويل التقليدية والإسلامية مثل فصل أخلاقيات العمل والسوق، وفصل إدارة المخاطرة التشغيلية، وفصل الإفصاح العام، وفصل إدارة مخاطر السيولة، وذلك بشكلها النهائي في يناير ٢٠١٤ بعد أن تمت استشارة شركات التمويل بشأنها وأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار.

**ب) توجيهات جديدة متعلقة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر**

قام المصرف في مايو ٢٠١٣ بإصدار عدة أوراق استشارية تتضمن توجيهات جديدة متعلقة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر مثل فصل متطلبات الترخيص، وفصل الضوابط الرقابية عالية المستوى، وفصل المتطلبات العامة، وفصل متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وفصل سلوكيات العمل، وفصل متطلبات التقارير، وفصل الإفصاح العام.

تتضمن تلك التوجيهات نوعاً من المرونة في ضوء الخصائص الخاصة بالتمويل متناهي الصغر فيما يتعلق بقطاع التجزئة في الصيرفة التقليدية والإسلامية لكي تؤدي إلى تطبيق إطار عمل متوازن ومنظم لا يشكل عبئاً أو تكاليف إضافية على كاهل مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

قام المصرف بدراسة ملاحظات القطاع المستلمة بخصوص هذه التوجيهات الجديدة وعرضها على لجنة السياسات الرقابية. وسوف يتم إصدارها بصورتها النهائية في شهر يناير ٢٠١٤.

**ج) توجيهات جديدة بشأن الشركات المساندة للقطاع المالي**

يعكف المصرف حالياً على استحداث توجيهات جديدة متعلقة بالشركات المساندة للقطاع المالي وذلك استعداداً لطرحها كأوراق استشارية خلال الربع الأول من العام ٢٠١٤.

## مجلد التوجيهات السادس

١. **إصدار فصل جديد خاص بـ "طرح الاوراق المالية"**

قام المصرف في شهر ديسمبر ٢٠١٣ بإصدار توجيهات جديدة متعلقة بإصدار وطرح الأوراق المالية داخل أو من مملكة البحرين، وذلك ضمن جهوده لتعزيز إطار الرقابة والإشراف على قطاع سوق رأس المال.

يهدف فصل طرح الأوراق المالية (OFS) الجديد إلى اعتماد منهج يتميز بالاتساق، والفعالية في مجال الرقابة والإشراف على إصدار وطرح الأوراق المالية، والذي يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في قانون مصرف البحرين المركزي. وقد أدى التطور في القطاع المالي إلى الحاجة إلى مثل هذا الإطار، والذي يعتبر ضرورياً لاستمرار ونجاح أسواق رأس المال في البحرين على المدى الطويل.

تحتوي هذه التوجيهات على المتطلبات الرئيسية المتعلقة بإصدار وطرح الأوراق المالية، بما في ذلك متطلبات جديدة أُدخلت لتسهيل الحصول على رأس المال، وتلبيةً لمتطلبات السوق وأفضل الممارسات الدولية. كما أنها ستعزز من الحماية الممنوحة للمستثمرين ومستوى النزاهة في سوق رأس المال في البحرين.

## تطورات الأنظمة الرقابية

### إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

خلال العام ٢٠١٣، واصل مصرف البحرين المركزي جهوده الرامية الى التركيز بشكل خاص على تطوير الإطار التنظيمية للمملكة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال لجنة وطنية برئاسة مصرف البحرين المركزي، وتعني بوضع السياسات واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع الهيئات المعنية الداخلية والخارجية. وقد قامت اللجنة بمراجعة المادة (٣) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليواكب أحدث التطورات في توصيات مجموعة العمل المالي ("FATF"). حيث صدر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى قانون رقم (٢٥) لعام ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، بإضافة الجرائم العشرين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في ضوء توصيات مجموعة العمل المالي الجديدة التي تم إعتمادها في فبراير ٢٠١٢، قامت لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالعمل مع الوزارات والجهات الحكومية على وضع خطة وطنية إستراتيجية موحدة فيما يتعلق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتهدف الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي الجديدة ضمن إطار زمني محدد يعتمد على تقييم المخاطر. وتكون الوزارات والسلطات التنظيمية مسؤولة عن تطبيق التوصيات.

واستمرارا لتحسين إطار حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، تركزت جهود المصرف خلال العام على تعزيز الوعي بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى كافة المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف. وواصل المصرف جهوده للتأكد من قيام المرخص لهم من قبل المصرف بتطبيق كافة القوانين والتشريعات الصادرة عنه ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من

خلال زيارات التفتيش الميدانية التي قام بها المختصون للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التامين وشركات الصرافة ومساعدة تلك المؤسسات لتطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها لتتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة.

وتقوم حكومة مملكة البحرين بالتفاوض مع الحكومة الأمريكية لتوقيع نموذج ١ (IGA ١) من اتفاقية قانون الضرائب على الحسابات الخارجية (FATCA).

وتقوم إدارة المتابعة حالياً بالتنسيق مع جميع المؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف لضمان استعدادهم لتطبيق تلك الإتفاقية حال توقيعها. حيث تم الطلب من جميع المؤسسات بتقديم خطط تنفيذ تفصيلية تحدد الخطوات التي تم اتخاذها لضمان أن جميع النظم والإجراءات المعمول بها تلبي المتطلبات.

## إدارات الرقابة المصرفية

### الهدف الأول: تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي:

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية لمصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للإبتكار في السوق المحلي. وقد أدت هذه الخطوات إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، فضلاً عن توفير ضمانات كافية للعملاء. وقد تضمن النهج الإشرافي المعمول به في المصرف أسلوب الإعتماد على إدارة المخاطر بالإضافة إلى إنتهاج أسلوب رقابة استباقي لمراقبة المصارف والمؤسسات المالية.

وبناء على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارة الرقابة المصرفية بإتخاذ الإجراءات التالية خلال العام:

١. **مراقبة مستوى التعرضات العقارية:** واصلت إدارة الرقابة بالمصرف المركزي مراقبتها للتعرضات الخاصة بالقروض العقارية لدى المصارف على أساس ربع سنوي وذلك تجنباً لمخاطر التركزات في هذا القطاع.

٢. **تعرضات الأطراف ذات العلاقة:** واصل المصرف المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المصارف المحلية على أساس شهري بهدف التخفيف من آثار التركز وضمان الإلتزام بالتعليمات الصادرة عنه.

٣. **مراقبة محفظة القروض المتعثرة:** واصل المصرف المركزي رصده لحجم القروض المتعثرة لدى المصارف على أساس ربع سنوي وذلك بهدف متابعة أية إتجاهات غير طبيعية في محافظ القروض. وبناءاً على نتائج تقييم المصرف المركزي، قام المصرف بحثّ المصارف على ضرورة إتخاذ تدابير وقائية لمراقبة أي تطور في حجم هذه القروض.

٤. **الاجتماعات الاحترازية:** قامت إدارات الرقابة المصرفية على قطاع المصارف التقليدية، وذلك ضمن جهودها الرقابية والوقائية بعقد ٥٠ اجتماعاً دورياً مع المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها. وقام بمناقشة أداء المصارف للسنة السابقة واستراتيجيتهم للسنة المقُبلة وأية أمور رقابية أخرى ذات أهمية للمصرف المركزي.

٥. **اجتماعات مناقشة البيانات المالية:** عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف وبحضور المدققين الخارجيين لهم لمناقشة البيانات المالية لعام ٢٠١٣، وذلك قبل أن يتم تقديمها لمجلس إداراة البنك للموافقة عليها. وشملت المناقشات أموراً تتعلق بأسس تحقق الاعتراف بالدخل وممارسات التقييم والأصول المتعثرة وقائمة المخصصات ومدى كفايتها وتوزيعات الأرباح المقترحة ومكافآت الموظفين.

٦. **دراسات/استطلاعات:** من أجل تحقيق غاية المصرف المركزي في حماية مصالح العملاء وتعزيزاً لجودة الخدمات المصرفية في البحرين، أجرى المصرف المركزي دراسات خاصة ومسح على إجراءات فتح حسابات لغير المقيمين في البحرين. وبناءاً على هذه الدراسة تم تسهيل عملية فتح الحسابات لهذه الشريحة. كما قام المصرف بإجراء دراسة لقياس مستوى القروض الشخصية المتعثرة في النظام المصرفي ككل. وستتم مواصلة الدراسة لهذا الموضوع في العام ٢٠١٤.

٧. **مركز البحرين للمعلومات الائتمانية:** قام المصرف بالتنسيق مع مركز البحرين للمعلومات الائتمانية لتوسيع خدمات المعلومات الائتمانية لتشمل توفير معلومات ائتمانية عن الشركات التي تتخذ من البحرين مقراً لها، بهدف تحسين جودة الائتمان في النظام المصرفي. وبناءاً عليه فقد قام المصرف المركزي بتوجيه شركة بنفت وكافة المصارف بما فيها مصارف قطاع التجزئة وقطاع الجملة وفروع المصارف الأجنبية العاملة في البحرين وشركات التمويل للتأكد من وجود الإجراءات والأنظمة الآلية المطلوبة بحيث يكون مهيئاً ومستعداً للعمل الفعلي مع

بداية ١ يناير ٢٠١٤، بعد انتهاء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية من إجراء اختبارات الاستخدام.

٨. **الإشراف الموحد:** كجزء من النهج المتبع من قبل مصرف البحرين المركزي وسعيه للإشراف الموحد على المؤسسات المصرفية المحلية، فقد قام المصرف بزيارات ميدانية للشركات التابعة لهذه المصارف في المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة. كما قامت هذه الزيارات بتسهيل تبادل المعلومات عبر الحدود بين مصرف البحرين المركزي وهيئات الرقابة التنظيمية في البلد المستضيف.

٩. **المصارف المحلية ذات الأهمية المنتظمة:** صنف المصرف المركزي عدد معين من مصارف قطاع التجزئة كبنوك ذات أهمية منتظمة وذلك استناداً إلى معايير الحجم ودرجة التعقيد والترابط. وجاء هذا الإجراء كتعقيب على القواعد المذكورة في الورقة البحثية من بازل، والمُصممة خصيصاً لمتطلبات الصناعة المالية في البحرين. وتم توجيه المصارف المعنية إلى إعداد خطط الانقاذ وتنفيذ الاجراءات الجزائية بالتماشي مع توصيات مجلس الاستقرار المالي حول SIFI.

١٠. **تعيين خبراء المهام:** كجزء من جهود مصرف البحرين الرامية إلى زيادة فعالية التطبيقات الرقابية، تم تعيين "خبراء مهام" مؤهلين حسب الإجراءات المتفق عليها للقيام بزيارات ميدانية إلى المصارف المرخص لها. وهكذا فقد تم تنفيذ ٣ مهمات شملت مصارف تقليدية خلال عام ٢٠١٣. كما شملت قضايا البحث أمور متعلقة بالامتثال بميثاق قواعد الممارسة المتعلقة بالائتمان الاستهلاكي والرسوم وإدارة المخاطر والرقابة وغيرها من الأمور.

١١. **مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري:** قام المصرف المركزي بمراجعة تقارير الحوكمة المرفوعة من قبل المصارف على أساس سنوي بهدف تقييم أداء مجالس الإدارة لديها. وركزت عمليات المراجعة هذه على مسألة التزام الحضور والمشاركة في اجتماعات مجالس الإدارة فضلاً عن هياكل اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة وتعيين الأعضاء المستقلين. كما تم مراجعة الهياكل التنظيمية للمصارف لضمان عدم وجود أي تعارض في المصالح في التسلسل الإداري لديها، وضمان وجود خطط التعاقب الوظيفي لدى المصارف. وكجزء من مراقبته للحوكمة لدى البنوك، قام المصرف بإرسال مندوبيه لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية.

١٢. **تطبيق التسليم الالكتروني للتقارير العوائد وتحليل البيانات:** بهدف تحقيق الكفاءة في تقديم التقارير الدورية من قبل الجهات المرخص لها لمصرف البحرين المركزي، شرع المصرف بالتعاون مع إحدى الشركات الإستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظام إلكتروني بمسمى ESRAD، وسيتيح النظام للجهات المرخص لها تقديم التقارير الدورية الكترونياً كما سيمكن المصرف من إجراء التحاليل المالية بشكل آلي. وقد تم إجراء الاختبارات الأولية على النظام من قبل فريق مكون من موظفين من إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارات مراقبة المصارف التقليدية، ومن المتوقع أن يتم تدشين النظام خلال عام ٢٠١٤.

## الهدف الثاني: تقديم مستوى ملائم من الحماية للمتعاملين في القطاع المالي:

١٣. **الالتزام بـ "ميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية"**: واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته لالتزام المصارف والشركات المالية ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تعامل المصارف بشكل عادل ومسؤول ومعقول مع المستهلكين ولضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات.

١٤. **أجهزة الصراف الآلي وأمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** وجه مصرف البحرين المركزي المصارف إلى ضرورة أن تبقى حذرة بالوسائل والأساليب المستحدثة التي قد يمكن استخدامها لتصيّد المعلومات عبر أجهزة الصراف الآلي وقرصنة أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وحث مصرف البحرين المركزي البنوك بتبني أفضل الممارسات والآليات في هذا المجال، بالإضافة إلى التنفيذ الصارم للتدابير اللازمة لحماية مصالح العملاء في مثل هذه الحالات من الاحتيال. كما طلب مصرف البحرين المركزي من المصارف العاملة وشركات التمويل التي تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت القيام باختبار أنظمتها بشكل دوري ومنتظم ضد الإختراقات الأمنية والتحقق من متانة الضوابط الأمنية من خلال إجراء اختبارات اختراق من قبل خبراء خارجيين مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وأن تقدم نتائج هذه الاختبارات إلى مصرف البحرين المركزي. وتقوم إدارات الرقابة المصرفية في المصرف المركزي برصد ومتابعة هذه التقارير لتقييم مدى متانة أنظمة الصيرفة الألكترونية لدى المصرف.

## الهدف الثالث: تعزيز الشفافية والالتزام بضوابط السوق:

بهدف تعزيز الشفافية وضوابط السوق، واصل مصرف البحرين المركزي وبصرامة عملية مراقبة إفصاحات المصارف المرخصة وذلك للتأكد من التزامها بمتطلبات المصرف تمشياً مع متطلبات الدعامة الثالثة من تعليمات بازل ٢ و٣.

١٥. **الإفصاح العام للمصارف:** يقوم المصرف المركزي وبشكل دائم مراقبة ومتابعة المصارف وشركات التمويل المرخصة للتأكد من مدى التزامها بضوابط ومعايير الإفصاح العام. ولهذا طلب من المصارف رفع تقرير الإفصاح العام المدقق من قبل المدققين الخارجيين لدى المصارف إلى المصرف المركزي. يستخدم المصرف المركزي هذا الإجراء كأداة لقياس مدى الشفافية والإفصاح الذي يقوم به المصرف إلى أصحاب المصلحة في المصرف. وفي هذا الصدد، قام المصرف المركزي بتطبيق وفرض إطار حول الإجراءات الجزائية يشمل مبلغ العقوبة المفروضة على المصرف في حال التأخير في رفع التقارير ذات الحساسية الوقتية أو الإفصاحات حسب متطلبات المصرف المركزي.

١٦. **إجراءات تنفيذية:** واصل المصرف المركزي حثّ المصارف على التقيد بأعلى معايير الالتزام، بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي. كما يرى المصرف المركزي بأن التنفيذ الفعال لتلك المعايير من شأنه أن يحقق عملية رقابية فاعلة. وبالتالي، ووفقاً لما تتضمنه المادة ٣٨ من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية في المصرف المركزي بإصدار ٦٠ إجراء جزائي ضد مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية، بما فيه فرض عقوبات مالية خلال العام ٢٠١٣.

### *إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية*

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال هذه الفترة على استكمال البنية التشريعية والتنظيمية بما في ذلك مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والإشراف على قطاع رأس المال، وهدفها الرئيسي هو الحفاظ على شفافية وفعالية سوق رأس المال لضمان حماية المستثمرين، وذلك على النحو الآتي:

- العمل كأعضاء في اللجان الفنية ومجموعات العمل في مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تحديث وإعادة صياغة المعايير المتعلقة بكفائة رأس المال وتوريق الصكوك، وعملية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، والمبادئ الأساسية في لوائح التمويل الإسلامي،

بالإضافة إلى العضوية في اللجنة الفرعية للتوجيه بشأن معايير إدارة مخاطر السيولة.

- المشاركة في استبيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وصندوق النقد الدولي.
- المشاركة في المناقشات التي نظمها صندوق الوقف والمتعلقة بمواضيع ذات أهمية عالية لقطاع التمويل الإسلامي بمشاركة المتخصصون في هذا القطاع والمراقبون وعلماء الشريعة.
- تقديم عرض حول إدارة مخاطر السيولة لورشة عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في الدوحة.
- إجراء دراسات حول الشريعة والجوانب الرقابية.
- افتتاح فرع خاص للنساء من قبل بنك الإثمار في منطقة الرفاع.
- المشاركة في التثقيف حول المنتجات المالية الإسلامية من خلال تقديم عرض لطلاب مستوى الماجستير في برنامج دوفين في الماجستير التنفيذي في التمويل الإسلامي لجامعة دوفين في باريس.
- تنظيم دورات إسبوعية داخلية في المصرف للتعريف بكتاب التوجيهات والتعليمات.
- القيام بزيارة ميدانية للمصارف التابعة للبنوك المحلية خارج البحرين، وكذلك الجهات الرقابية لمناقشة المواضيع المشتركة حول المسائل الرقابية للبنوك.
- الإشراف على ثلاث عمليات اندماج بين البنوك، وتحديدا، بين إيلاف وبيت إدارة المال وكابيفست، وبنك الخير مع المصرف الخليجي التجاري، وبنك السلام مع بنك مسقط الدولي.

### *إدارة التفتيش*

أتمت إدارة التفتيش خطة برنامجها للزيارات الميدانية للمؤسسات المرخص لها من قبل المصرف المركزي، والتي تضمنت تغطية شاملة او محدده. هذا وتتبع الإدارة منهجية "CMORTALE" والتي تعتمد على تقييم العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الإدارة، مخاطر العمليات، إدارة المخاطر، الشفافية والافصاح، جودة الأصول، السيولة والإيرادات.

تهدف منهجية تقييم تركز المخاطر لمرخصي المصرف الى تعزيز سلامة ومتانة المؤسسات المالية من خلال إجراءات ميدانية تشمل تحديد الاجراءات التنظيمية المطلوبة للحد من مخاطر الاعسار، واحتمال فقدان الثقة في السوق، وكذلك الخسائر للمودعين والمستثمرين.

خلال العام طورت الإدارة منهجية متقدمة في تقييم المخاطر والتي تعني بتقييم مخاطر الاعمال، نسبة اخفاق الضوابط والمخاطر النظامية للشركات المرخصة. سيساهم هذا المشروع في القيام بتقييم محسن لاحتمالات التعثر ومخاطر الأنظمة لمرخصي المصرف، كما انة يتماشى مع أفضل التطبيقات الدولية.

تماشياً مع زيادة التركيز نحو تقييم المخاطر في القطاع المالي، حددت ونفذت الادارة برامج التدريب والتطوير والتي تهدف إلى تزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم مدى تطبيق أفضل الممارسات لإدارة المخاطر بالشكل الفعال في القطاع المالي.

الجدير بالذكر أنه خلال العام ٢٠١٣، شاركت الإدارة في الإجتماعات الفرعية للجنة الفنية لنظم المدفوعات بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي ركزت على تعزيز دور الشبكات وحلول الإتصالات.

## إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٣، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وافضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين، وبالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، بجانب تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها، على قاعدة ضرورة التحديد الدقيق والمعالجة اللازمة، وحماية القطاع من التداعيات المحتملة لكافة أنواع المخاطر المصاحبة لعملياتها وأدواتها أولا بأول، وذلك عبر استخدام الآليات والأنظمة الكفؤة من اجل التأكد من التقيد والوفاء

بالالتزامات من قبل كافة الأطراف المعنية بالاستثمار في الأوراق والأدوات المالية المتداولة وحماية حقوقهم، وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق.

## التطورات والانجازات:

### تطوير الأنظمة الرقابية والإشرافية

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال هذه الفترة على استكمال البنية التشريعية والتنظيمية بما في ذلك مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والإشراف على قطاع رأس المال، وهدفها الرئيسي هو الحفاظ على شفافية وفعالية سوق رأس المال لضمان حماية المستثمرين، وذلك على النحو الآتي:

- إصدار الفصل الخاص بإصدار وطرح الأوراق المالية والصكوك الإسلامية كورقة نهائية بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣ والذي يعتبر جزء رئيسي من المجلد السادس الخاص بسوق رأس المال ضمن مجلد التعليمات الصادر عن المصرف والذي تم تعميمه على كافة الأطراف المعنية بعد استشارتها من قبل المصرف في هذا الشأن على ان يتم العمل به بداية العام ٢٠١٤.

- الانتهاء من إعداد الأوراق الداخلية لبعض فصول المجلد السادس، ومنها الورقة الخاصة بالشفافية والإفصاح، والفصل الخاص بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وذلك تمهيدا لإصدارها كأوراق استشارية خلال الفترة القادمة.

- قام المصرف بإبداء ملاحظاته ومرئياته حول مسودة مشروع قانون الشركات التجارية الجديد المعد من قبل وزارة الصناعة والتجارة، التي تركزت في طلب المصرف إزالة كافة العوائق والقيود التي تحد من تطوير قطاع سوق رأس المال، وإزالة أي تضارب أو تداخل في صلاحيات ومسؤوليات المصرف بشأن هذا القطاع مع وزارة الصناعة والتجارة.

## الترخيص لأسواق التداول وغرف التسوية والتقاص:

### ١. بورصة البحرين:

أ. إصدار القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٢، بشأن منح ترخيص لشركة بورصة البحرين ش.م.ب (م)، والذي تم بموجبه منح المصرف بورصة البحرين الترخيص بشكل نهائي، على أن تستكمل بعض الشروط والمتطلبات الواردة في خطاب المصرف رقم م.م./٢٠١١/٤٨١ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١١. ويجري حالياً التنسيق بين شركة بورصة البحرين ش.م.ب وإدارة التراخيص والسياسات في مصرف البحرين المركزي بهذا الشأن وبأي مستجدات خاصة بترخيص بورصة البحرين، وبالذات فيما يتعلق بإعداد وإصدار مجلد التعليمات الخاص بالبورصة علاوة على البدء في فصل عمليات التداول وعمليات التسوية والتقاص والإيداع المركزي من خلال إنشاء شركة خاصة بالنسبة للتسوية والتقاص والإيداع المركزي.

ب. أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣، الموافقة المبدئية وبشكل استثنائي على طلب بورصة البحرين بتأسيس شركة مستقلة، شركة الشخص الواحد، لتقديم خدمات التسوية والتقاص والإيداع المركزي، لفصلها عن عمليات التداول في بورصة البحرين، وذلك بناءً على طلب البورصة. وعلى بورصة البحرين بعد استحصال قرار اجتماع الجمعية العامة للبورصة، استكمال الإجراءات والوثائق اللازمة لتأسيس الشركة.

ت. عقد الاجتماعات المشتركة مع المسئولين المعنيين في بورصة البحرين لمناقشة والاتفاق على التعديلات المطلوب إدخالها على مسودة الإجراءات التنظيمية الخاصة بأنظمة السوق (Market Rules) التي تم إقرارها من قبل مجلس إدارة البورصة بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي تم تقديمها إلى مصرف البحرين المركزي للحصول على الموافقة عليها بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٣.

علما بان بورصة البحرين تعمل حالياً على الانتهاء من مسودة الإجراءات التنظيمية الخاصة بالإدراج (Listing Rules)، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالتسوية والتقاص (CSD Rules) .

أ. استلمت إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي مسودة لائحة إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة ( Bahrain Growth & Investment Market (BGIM) Rules) من بورصة البحرين بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. ويتم حالياً مراجعة هذه اللائحة من قبل الإدارة وفقا لقوانين وأنظمة المصرف.

ب. وتعكف إدارة بورصة البحرين في الفترة الحالية على تركيب وتشغيل نظام التداول الآلي الجديد.

**٢. سوق البحرين المالي (BFX):**

أطلق سوق البحرين المالي (BFX) منصة تداول المشتقات المالية التقليدية لديه بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١. و يتم حالياً التداول في ستة عقود:

أ. عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الذهب.
ب. عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الفضة.
ت. عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الغاز الطبيعي.
ث. عقود سوق البحرين المالي الآجلة على أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي.
ج. عقود سوق البحرين المالي وبورصة الهند للسلع المتعددة (إم سي إكس) الآجلة على الذهب بسعر الدولار.
ح. عقود سوق البحرين المالي وبورصة الهند للسلع المتعددة (إم سي إكس) الآجلة على الفضة بسعر الدولار.

من خلال ٩ أعضاء مسجلين لدى سوق البحرين المالي (BFX) و 6 أعضاء مسجلين لدى غرفة التسوية والتقاص (BCDC) .

كما تمت الموافقة لسوق البحرين المالي (BFX) على ادراج وتداول المشتقات المالية التالية، على أن يتم منح هذه الموافقات لفترة زمنية مدتها سنة واحدة ويتم تجديدها بعد ذلك:

| الرقم | اسم المنتج | تاريخ منح الموافقة | تاريخ آخر تجديد |
|---|---|---|---|
| ١ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الذهب | ٢ نوفمبر ٢٠١١ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٢ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الفضة | ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٣ | عقود سوق البحرين المالي وبورصة الهند للسلع المتعددة (إم سي إكس) الآجلة على الذهب بسعر الدولار | ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٤ | عقود سوق البحرين المالي وبورصة الهند للسلع المتعددة (إم سي إكس) الآجلة على الفضة بسعر الدولار | ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٥ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الغاز الطبيعي | ٢ نوفمبر ٢٠١١ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٦ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الامريكي | ٢ نوفمبر ٢٠١١ | ٢٠ مايو ٢٠١٣ |
| ٧ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الزنك | ١١ يونيو ٢٠١٣ | – |
| ٨ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على النيكل | ١١ يونيو ٢٠١٣ | – |
| ٩ | عقود سوق البحرين المالي الآجلة على الرصاص | ١١ يونيو ٢٠١٣ | – |

- **الترخيص لوسطاء الأوراق المالية:**

**١. الأعضاء في أسواق التداول:**

أ. أصدر المصرف المركزي الترخيص النهائي للعمل ضمن فئة "وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم" لكل من:

- شركة في.آي.بي.اج.اس ش.م.ب (مقفلة) ((VIBHS B.S.C (c)) بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٣، ضمن سوق BFX.
- شركة ترايكون للوساطة المالية ذ.م.م ( Triocon Financial Brokers W.L.L) بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٣، ضمن سوق BFX.
- شركة ايليقانت كومودیتیز ش.م.ب (مقفلة) (Elegant Commodities B.S.C) بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣، ضمن سوق BFX.
- شركة إس إم سي كومكس إنترناشيونال دي إم سي سي (فرع لشركة أجنبية) ( SMC Comex International DMCC (Foreign Branch Company)) بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٣.
- شركة تريدلاين للأوراق المالية ذ.م.م (Tradeline Securities W.L.L)، بتاريخ 25 أبريل ٢٠١٣، ضمن سوق BFX.

ب. أصدر المصرف المركزي الموافقة المبدئية على منح الترخيص للعمل ضمن فئة "وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم" لكل من:

- شركة بونانزا جلوبال دي ام سي سي (Bonanza Global DMCC) بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٣، ضمن سوق BFX.

**٢. الأعضاء في غرف وشركات التسوية والتقاص:**

أ. أصدر المصرف المركزي الترخيص النهائي للعمل كوسيط للتسوية والتقاص لكل من:

- شركة في.آي.بي.اج.اس ش.م.ب (مقفلة) ((VIBHS B.S.C (c)) بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٣، كعضو تسوية الصفقات المنفذه من قبله فقط (Self) ضمن غرفة تسوية BCDC.
- شركة ايليقانت كومودیتیز ش.م.ب (مقفلة) (Elegant Commodities B.S.C) بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣، كعضو تسوية الصفقات المنفذه من قبله فقط (Self) ضمن غرفة تسوية BCDC.

أصدر المصرف المركزي الموافقة المبدئية على منح الترخيص للعمل كوسيط للتسوية والتقاص لشركة بونانزا جلوبال دي ام سي سي (Bonanza Global DMCC) بتاريخ ١٣ مايو

٢٠١٣، كعضو لتسوية الصفقات المنفذة من قبله فقط (Self) ضمن غرفة تسوية BCDC.

- **السوق الأولي:**

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال عام ٢٠١٣، رسائل عدم الممانعة على استخدام ٤٢ نشرة إصدار للاكتتابات العامة والخاصة (مقارنة مع ٣٠ نشرة إصدار عام ٢٠١٢)، بعد الاطمئنان على اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لما تتطلبه معايير الإفصاح والنشر الصادرة عن المصرف، على النحو المبين في الجدول الأتي:

| نوع الإصدار | طريقة الطرح | عدد الإصدارات | قيمة الإصدارات $ | نوع موافقة المصرف |
|---|---|---|---|---|
| الأسهم العادية | الاكتتاب العام | – | – | |
| | الاكتتاب الخاص | ١٨ | 1,345,725,500 | تسجيل وفقاً للمادة (٨١) |
| | حقوق الأولوية | – | – | |
| السندات التقليدية | الاكتتاب العام | – | – | |
| | الاكتتاب الخاص | ٢ | ٢٥٣،٠٤٩،٠٠٠ | تسجيل وفقاً للمادة (٨١) |
| | | ٤ | ٢،٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | مستثناة من المادة (٨١) |
| | حكومية | ١ | ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ | تسجيل وفقاً للمادة (٨١) |
| الصكوك الإسلامية | حكومية | – | – | |
| | الاكتتاب الخاص | – | – | |
| | مرابحة قابلة للتحويل | – | – | |
| الأسهم الممتازة | حقوق الأولوية | – | – | |
| | الاكتتاب الخاص | – | – | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الإصدارات الدولية | – | – | – | |
| المنتجات المالية المركبة | الاكتتاب الخاص | ١٧ | ٩٦،٠٠٠،٠٠٠ | مستثناة من المادة (٨١) |
| **المجموع** | | **٤٢** | **٥،٧٩٤،٧٧٤،٥٠٠** | |

وقد بلغ إجمالي قيمة هذه الإصدارات ٥,٧٩ مليار دولار أمريكي (مقارنة مع ٦,٦١ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٢)، من بينها، إصدار واحد للسندات الحكومية مملكة البحرين بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي ، و ١٨ إصدارا للاكتتاب الخاص في الأسهم العادية بقيمة ١,٣٤ مليار دولار أمريكي (مقارنة مع ٧٤٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢)، ستة إصدارات للاكتتاب الخاص في السندات التقليدية بقيمة ٢,٨٥ مليار دولار أمريكي و ١٧ إصدارا للاكتتاب الخاص في المنتجات المالية المركبة بقيمة ٩٦ مليون دولار أمريكي (مقارنة مع ١٠٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢).

- **الإفصاح:**

١. تطبيقاً للقرار رقم (٤٩) من سنة ٢٠٠٧، الصادر عن محافظ مصرف البحرين المركزي المتعلق بالإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والفصلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية فقد التزمت جميع الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام ٢٠١٣، قبل ٥ أيام من نهاية الربع المعني لعام ٢٠١٣، في ماعدا المجموعة الخليجية للمال وبنك طيب، إذ لم تقم الشركتان بإخطار البورصة لأي ربع معني.

٢. التزمت جميع الشركات المدرجة، باستثناء المجموعة الخليجية للمال (GMG) وبنك طيب، بنشر بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠١٢ خلال (٦٠) يوما والتزمت هذه الشركات بنشر هذه النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد ادني، كما التزمت أيضا بإصدار القوائم المالية الأربعة الرئيسة التي نص عليها القرار. كما التزمت بعقد اجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية خلال (٩٠) يوما.

٣. التزمت جميع الشركات المدرجة، بنشر البيانات المالية المرحلية من العام ٢٠١٣، خلال (٤٥) يوما من انتهاء الربع الأول والثاني والثالث من نفس العام، ما عدا بنك البحرين والشرق الأوسط في الربع الأول وبنك إثمار في الربع الثاني، وأيضا المجموعة الخليجية للمال وبنك طيب لربع الأول والثاني والثالث. والتزمت هذه الشركات بنشر هذه النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد ادنى، كما التزمت أيضا بإصدار القوائم المالية الأربعة الرئيسة التي نص عليها القرار.

- **مراقبة السوق:**

**مراقبة السوق:**

تم خلال عام ٢٠١٣ رصد ١٥ صفقة مشكوك في صحة تنفيذها ومطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها، واحتمال التلاعب في السوق أو إساءة استخدام المعلومات الداخلية. وقد تم استكمال التحقيق بالصفقات المذكورة، حيث تم تحويل حالة واحدة لبورصة البحرين لإبداء ملاحظاتهم حول الصفقة، فيما اتخذت إدارة مراقبة الأسواق المالية الإجراءات اللازمة للحالة الثانية. في حين تبين عدم مخالفة الصفقات الأخرى للأنظمة والقوانين.

**المتابعة والتنفيذ:**

قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال عام ٢٠١٣ بإصدار ٥٤ رسالة تنبيه وعدم إلتزام بالقنوانين الخاصة للشركات المدرجة في بورصة البحرين كالتالي:

| المخالفات | عدد الشركات المخالفة | عدد رسائل الأخطار |
|---|---|---|
| التعميم CMS/L018/2007 بشأن عدم الالتزام بمتطلبات المصرف حول توفير التقرير الشهري بشان الافصاح عن نسب التملك من قبل المساهمين الذين يمتلكون ٥% فأكثر في أسهم الشركات المدرجة | ١٨ | ٣٣ |
| المادة (٣) من القرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإفصاح | ٢ | ٢ |

| | | |
|---|---|---|
| عن البيانات: "على جميع الشركات المساهمة المدرجة نشر بياناتها المالية السنوية المدققة، خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة في جريدتين يوميتين محليتين على الاقل، وتوفير نسخة من تلك البيانات لسوق البحرين للأوراق المالية بالتزامن مع نشرها." | | |
| المادة (٤) من القرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإفصاح عن البيانات المالية: "على جميع الشركات المساهمة المدرجة نشر بياناتها المالية الربع سنوية المراجعة، خلال مدة أقصاها ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء فترة الربع المعني من السنة المالية للشركة، في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل، وتوفير نسخة من تلك البيانات لسوق البحرين للأوراق المالية بالتزامن مع نشرها." | ٤ | ٤ |
| المادة (٤) من القرار رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧ بشأن الإفصاح عن البيانات المالية ووقف التداول لعدم الالتزام بمتطلبات المصرف المتعلقة بمعايير الإفصاح والنشر بشأن نشر البيانات المرحلية الفصلية خلال الفترة المطلوبة (٤٥يوم) من انتهاء الربع | ٢ | ٢ |
| عدم الالتزام بمتطلبات المصرف المتعلقة بمعايير الإفصاح والنشر بشأن نشر البيانات المالية بشكل مقارن لإجمالي الفترة المعنية ولكل فصل على حدة | ١ | ١ |
| المادة (٣٩,١) من معايير الإفصاح: "يجب تقديم جميع التعاميم لحاملي الأسهم المدرجة في السوق، جنبا إلى جنب مع ملاحظات من الاجتماعات، والمواد الإعلانية في مسودة للمؤسسة (المصرف المركزي) للموافقة عليها قبل نشرها على الأقل ٥ أيام السوق مقدما". | ٤ | ٤ |
| المادة (٦٥) من معايير الإفصاح بشأن المحتوى والأعداد للنشر. | ٨ | ٨ |

كما أصدرت الإدارة رسائل اخطار إلى شركتين وسطاء تداول وتنويههم بالنظر في إلغاء

الترخيص في حالة عدم بدء الشركة بممارسة نشاطه خلال ٦ أشهر، وذلك بموجب احدى شروط الترخيص.

- **الإدراج:**

١. أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية الموافقة على إدراجين لسندات التطوير الحكومية في ١٠ يناير و١١ يوليو من العام ٢٠١٣ وإدراج واحد لصكوك التأجير الإسلامية الحكومية في ١٣ مايو من العام ٢٠١٣.

٢. قامت الإدارة بإعداد ملاحظاتها على محتويات نشرات الإدراج الخاصة لشركة مساهمة مقفلة تقدمت بطلبات للإدراج في بورصة البحرين، علما بأنه لم يتم إصدار الموافقة النهائية على هذه النشرة لغاية نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، وذلك نتيجة عدم استكمال متطلبات المصرف من قبل الشركات المتقدمة بالطلبات حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

- **إلغاء الإدراج:**

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية الموافقة على إلغاء الإدراج في بورصة البحرين لكل من:

١. سندات ألبا نظرا لاستحقاقها، وذلك في ١٨ مارس ٢٠١٣.
٢. صندوق (Makaseb Emirates Equity Fun) نظرا لتصفية الصندوق وذلك في ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.
٣. صندوق (Makaseb Emirates Opportunities Fun) نظرا لتصفية الصندوق وذلك في ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.
٤. صندوق (Makaseb Qatar Equity Fund) نظرا لتصفية الصندوق وذلك في ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.
٥. صندوق (Global US Dollar Money Market) نظرا لتصفية الصندوق وذلك في 30 ديسمبر ٢٠١٣.

- **العمل الخليجي المشترك:**

١. قرر المجلس الأعلى في دورته (٣٤) والتي عقدت بدولة الكويت يومي ١٠و١١ ديسمبر ٢٠١٣م ما يلي:

أ. الموافقة على استمرار العمل بالقواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم – السندات والصكوك) بدول المجلس بصفة استرشادية لمدة سنة إضافية تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة ملزمة، والاستمرار في تطبيق القواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار في الأسواق المالية بشكل استرشادي لمدة سنتين إضافيتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة ملزمة.

ب.اعتماد مشاريع القواعد التالية، والعمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين، تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية، وهي:

a. مشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات الصناديق الاستثمارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
b. مشروع القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس.
c. مشروع القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس.

٢. شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في اجتماع رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس اجتماعها الاستثنائي بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٣، والذي تم الاتفاق فيه على تمديد الفترة الاسترشادية للقواعد الموحدة لإدراج الأسهم في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدة عامين أخريين.

٣. شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في الاجتماع الثاني عشر لفريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة المنعقد بمقر الأمانة العامة بالرياض بتاريخ ٢٧ –٢٨ أكتوبر ٢٠١٣، وحضر الاجتماع ممثلون عن جميع دول المجلس والأمانة العامة، بغرض

مناقشة ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء على التعديلات المقترحة على القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية ومناقشة التقارير الدورية عن مدى تطبيق قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية بدول المجلس ومناقشة التقارير الدورية عن مدى تطبيق المبادئ الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بدول المجلس.

٤. شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في الاجتماع الرابع عشر لفريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات بالأسواق المالية المشكل من قبل لجنة رؤساء هيئات الأوراق المالية (أو ما يعادلهم) بدول المجلس المنعقد بمقر الأمانة العامة بالرياض بتاريخ ٢٤ – ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، وحضر الاجتماع ممثلون عن جميع دول المجلس والأمانة العامة، بغرض مناقشة القواعد الموحدة لإصدار السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس، ومشروع القواعد الموحدة لتمويل الشركات وإعادة هيكلة رأس المال.

٥. شاركت إدارة مراقبة الأسواق المالية في الاجتماع السابع لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية يومي ٠٤–٠٥ يونيو ٢٠١٣، أحيط الفريق باطلاع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس في اجتماعها الثامن (٣٠ أبريل ٢٠١٣) على ما ورد في محضر الاجتماع السادس لفريق عمل الاشراف والرقابة على الأسواق المالية بدول المجلس (مارس ٢٠١٣م) وموافقتها على "مشروع القواعد الموحدة للاشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس للتوصية بشأنها للمجلس الوزاري لاعتماده من مقام المجلس الاعلى والعمل به بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعته والعمل به بصفة ملزمة.

وفي الاجتماع الثامن لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية يومي ٢٩–٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، إتفق الفريق على تأجيل مناقشة مسودة القواعد الموحدة لإجراءات وآليات التقصي وجمع المعلومات والتحقيق في التعاملات المشكوك فيها في الأسواق المالية بدول المجلس، لحين تطبيق القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس وذلك خلال الفترة الاسترشادية.

## مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة قطاع التأمين بإصدار التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام ٢٠١٢ وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ ، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين كما يستعرض التقرير تاريخ ونشأة صناعة التأمين في البحرين في أوائل خمسينيات القرن الماضي. حيث أوضح التقرير زيادة أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين إلى ما يقارب ٢٣٩ مليون دينار بحريني، كما بلغت مساهمة التأمين في الناتج المحلي ٢,٠٩٪ في عام ٢٠١٢.

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية بتزويده بالبيانات المالية والإجتماع مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

- تقوم الإدارة بإستلام تقارير شهرية من هذه الشركات حول وضع إستثماراتها.

- واصلت الإدارة القيام بالترتيبات القانونية اللازمة لتحويل كافة الأعمال التأمينية لشركات التأمين المرخصة من المصرف والعاملة في المملكة العربية السعودية إلى الشركات المؤسسة حديثاً وذلك في أعقاب صدور قانون التأمين في المملكة العربية السعودية. حيث تم تحويل أعمال هذه الشركات بحسب نص المادة (٦٦) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وقد تم الإنتهاء من إعلان طلب إجراءات التحويل لشركتين من الشركات المعفاة.

- إيماناً من المصرف بتشجيع وتعزيز دور المملكة كمركز اقليمي لشركات التكافل وإعادة التكافل العالمية، فقد عمد المصرف إلى تعديل اللوائح الخاصة بالتأمين التكافلي في مجلد التوجيهات الثالث حيث تم طرح هذه التعديلات على شركات التكافل وإعادة التكافل وكافة المهتمين بصناعة التأمين والأطراف ذات الصلة بهدف الحصول على آرائهم ومقترحاتهم حول هذه التعديلات، حيث أنه من المتوقع أن يؤدي اعتماد المقترح المذكور إلى نقله نوعية

في تحديد وتقييم الملاءة المالية لتلك الشركات حيث سيزيد من إحتمالية قدرة تلك الشركات على توزيع فائض الأرباح على المشاركين في صندوق التكافل والأرباح على مساهمي الشركات، كما ستساعد تلك التعديلات على المحافظة على الشركات القائمة واستقطاب شركات جديدة في مجال التأمين التكافلي وإعادة التكافل في مملكة البحرين.

هذا وقد قام القطاع بمراجعة هذه الورقة الإستشارية وتقديم ملاحظاته عليها ولهذه الغاية، فقد تم عقد اجتماعات مع قطاع التكافل لتسهيل إلمام العاملين في القطاع بالقوانين والإرشادات الجديدة و تم استكمال عملية التشاور بنجاح. ومن المتوقع أن يتم تطبيق هذه التعديلات خلال الربع الأول من ٢٠١٤.

- واصل المصرف تسجيل العديد من ممثلي شركات التأمين خلال عام ٢٠١٣، حيث بلغ إجمالي ممثلي شركات التأمين حالياً كالآتي:

| | **الشركات عدد** | **المسجلين عدد** |
|---|---|---|
| المصارف المرخصة | ١٣ | ١٨٨ |
| مع المتعاقدة التجارية الشركات | ٤ | ٢٤ |
| شركات التأمين | | |
| الأفراد | – | ٥٠ |
| **المجموع** | ١٧ | ٢٦٢ |

- قام المصرف وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية بطرح "شهادة مراقبي التأمين" في عام ٢٠١٢ والتي أسند طرحها إلى مملكة البحرين من قبل منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين (AFIRC) لتكون أول شهادة عالمية معترف بها لمراقبي التأمين على مستوى المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى قيام العديد من السلطات الرقابية بإعتماد هذه الشهادة كحد أدنى لتعيين مسؤولي الإلتزام أو الإمتثال في شركات التأمين.

هذا وقد تم طرح البرنامج المذكور أعلاه عن طريق معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية حيث شارك العديد من المهتمين في هذا البرنامج.

- أنهى المصرف كافة المتطلبات الفنية والتشريعية لإنشاء صندوق لتعويض المتضررين من حوادث المركبات وذلك كمبادرة من المصرف بهدف تعويض المتضررين في الحالات التي يكون فيها مرتكب الحادث مجهول الهوية أو أن المركبة المتسببة في الحادث غير مؤمنة أو في حال تعثر شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها.
والجدير بالذكر أن هذه المبادرة في مراحلها النهائية حيث تم الانتهاء من مسودة القانون المقترح بالتعاون مع السلطات القانونية في المملكة حيث ستتم مناقشته وإعتماده من قبل مجلسي الشورى والنواب.

- استحدث المصرف في أبريل ٢٠١٢ مجموعة من القوانين والإرشادات المتعلقة بالتعامل مع أموال الزبائن من قبل وسطاء التأمين وممثلي شركات التأمين وذلك بعد الانتهاء من مرحلة التشاور مع الشركات العاملة في سوق التأمين البحريني، حيث عزّزت هذه اللوائح التنظيمية من دور المصرف في حماية الزبائن وزيادة البعد الوقائي لسوء استخدام أو استغلال أموال المتعاملين في غير استخداماتها المنصوص عليها في العقود التأمينية. وقد تم العمل بهذه القوانين من الأول من شهر يوليو ٢٠١٢.

- نتيجة للدور المهم الذي يلعبه وسطاء وشركات الخدمات المساندة لقطاع التأمين (TPAs) كحلقة وصل بين شركات التأمين وعملاءها، فقد عمد المصرف إلى إصدار بعض القوانين التي تمنع شركات التأمين المرخصة من التعامل مع غير المرخصين والمسجلين من شركات الخدمات المساندة لقطاع التأمين (TPAs) والوسطاء. وذلك بعد إعطاء فترة اشعار كافية لشركات التأمين للإلتزام بهذه القوانين وتطبيقها.

## إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام ٢٠١٣ إجراء الرقابة الاحترازية للنظام المالي ككل لتحديد المجالات ذات المخاوف المحتملة وإجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الاساسية التالية:

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقارير الاستقرار المالي النصف سنوية، التقرير الاقتصادي

السنوي، تقرير ميزان المدفوعات السنوي، تقرير التطورات النقدية والمالية الفصلي، تقرير الانذار المبكر النصف سنوي، تقرير الاجهاد للقطاع المصرفي النصف سنوي، وتقرير مؤشرات السلامة المالية النصف سنوي. بالاضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية.

- إجراء بحوث عامة بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي في البحرين.

- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية ونشرة المؤشرات الاقتصادية.

- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الاستثمار في الحوافظ المالية والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية (BIS).

- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف.

الفصل

٤

# ٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

نظام المدفوعات (SSS & RTGS)

المقاصة

شبكة الصرف الآلي (البنفت)

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

## التراخيص الجديدة

قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٣ بالموافقة على منح سبعة عشر رخصة جديدة لمزاولة مختلف الانشطة المالية، مقابل الموافقة على منح عشر تراخيص جديدة في عام ٢٠١٢. حيث بلغ العدد الإجمالي لعدد الرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية ٤١٥ رخصة وذلك حتى شهر ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٤٠٥ رخصة في عام ٢٠١٢.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة ادناه:

١. مؤسسة الخليج للاستثمار – مصرف قطاع جملة
٢. شركة ايم انفستمنت مانجمت ش.م.ب. (مقفلة) - شركة أعمال استثمارية –الفئة ١
٣. شركة أسما كابيتال بارتنرز ش.م.ب. (مقفلة) - شركة أعمال استثمارية –الفئة ٢
٤. شركة جوليس بير البحرين ش.م.ب. (مقفلة) - شركة أعمال استثمارية –الفئة ٢
٥. شركة لولو للصرافة ش.م.ب. (م) - شركة صرافة
٦. شركة هلث ٣٦٠ للخدمات المساندة ذ.م.م. – شركة مساندة للقطاع المالي
٧. نكستكير البحرين لخدمات المساندة ش.م.ب (م) – شركة مساندة للقطاع المالي
٨. سيغنا سايكو لخدمات الفوائد ذ.م.م – شركة مساندة للقطاع المالي
٩. شركة فيبس كومموديتيز ش.م.ب. (م) – وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم
١٠. شركة فيبس كومموديتيز ش.م.ب. (م) – وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي
١١. شركة ترايكون للوساطة المالية ذ.م.م – وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم

١٢. شركة ايليقانت كومونديتيز ش.م.ب. (م) – وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم

١٣. شركة ايليقانت كومونديتيز ش.م.ب. (م) – وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي

١٤. شركة إس إم سي كومكس إنترناشيونال دي إم سي سي (فرع لشركة أجنبي) – وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم

١٥. شركة تريدلاين للأوراق المالية ذ.م.م – وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملائهم

١٦. شركة سيجما للأكتوارية ذ.م.م. – خبير اكتواري

١٧. جمعية مديري الأصول البحرينية – جمعية مسجلة

وقد تصدر كلاً من قطاع أسواق رأس المال وقطاع الأنشطة المتخصصة الاستثمارية على التوالي عدد التراخيص الصادرة في عام ٢٠١٣، و ذلك كما هو مبين في الرسم البياني:

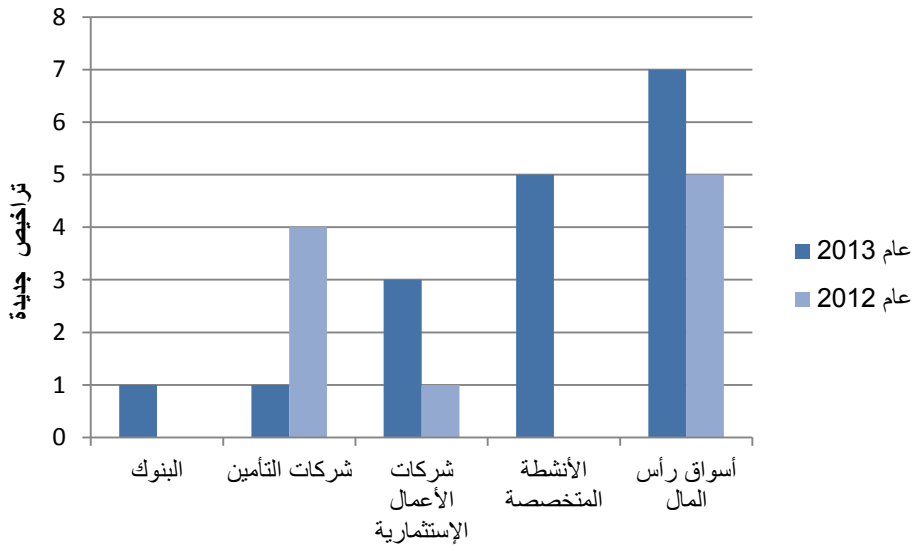

### نظام المدفوعات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام ٢٠١٣ ٥٠٤،٨٩٤ عملية بمبلغ ٥٣،١ بليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين المصارف التجارية من خلال النظام المذكور أعلاه ٩٧،٣٤٦ عملية تحويل بمبلغ ٤٥،٦ بليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٣.

- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً ٤٠٧،٥٤٨عملية تحويل بمبلغ ٧،٥٤ بليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٣.

- وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفيه من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) ٢٦٩٢ عملية تحويل بمبلغ ٧،٦ بليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٣.

### المقاصة

بلغ عدد الشيكات المتداولة خلال عام ٢٠١٣، ٣،٢٤٩،٤٨٧ شيك بمبلغ ٩،١ بليون دينار بحريني.

### شبكة الصرف الآلي (البنفت)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي (البنفت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (البنفت) خلال عام ٢٠١٣ ٧،٧٥٤،١٩٨ عملية أي بمعدل يومي بلغ ٢١،٢٤٤ عملية سحب تقريباً بمبلغ ٧٧٦،٠ مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ ٢،١٢٦ مليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٣.

## إصدار النقد

فيما يلي أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في إدارة إصدار النقد خلال عام ٢٠١٣:

- تعكف الإدارة بالتعاون مع حلبة السباق الدولية (الفورملا ١) على إصدار ميدالية تذكارية وعملة نقدية من فئة لـ١٠٠ فلس بمناسبة مرور ١٠ سنوات على بدء السباق الأول (الفورملا ١) في مملكة البحرين الذي أقيم بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٤م وقد تم

مخاطبة شركة رويال منت البريطانية للقيام بسك الميدالية والعملة النقدية وسوف تطرح للإقتناء خلال سباق الفورملا ١ لعام ٢٠١٤م.

- بناء على توجيهات الإدارة العليا تقوم الإدارة بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات بالمصرف بوضع جميع أسعار الميداليات التذكارية الذهبية والفضية والبرونزية التي تباع للجمهور الكريم من المهتمين وهواة الميداليات على الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي والمتوقع الانتهاء من البرنامج خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م.

- بمناسبة عيد الفطر المبارك أصدرت الإدارة الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية الجديدة بمبلغ ١١،٠٠٠،٠٠٠/- دينار بحريني كما أصدرت في عيد الأضحى المبارك الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية الجديدة بمبلغ ٩،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني.

- استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر بواسطة آلات العد والفرز، وربطها المباشر بسجلات الإدارة حيث بلغت كمية الإتلاف خلال عام ٢٠١٣ – ٩٢،٦٥٣،٤٠٥/ دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

- بلغت عمليات السحوبات اليومية لبنوك التجزئة خلال عام ٢٠١٣م مبلغ – ١،٣٢٦،٣٦٣،٨٧٥/ دينار بحريني بينما بلغت عمليات الإيداعات اليومية مبلغ – ١،٢٧٠،٩٢٣،٧٠٠/ دينار بحريني، وبلغ النقد المتداول –578,706,265/ دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، حيث تمثل المسكوكات المعدنية -16,396,055/ دينار والأوراق النقدية –562,310,210/ دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية الجديدة المتداولة – 551,854,409/ دينار، حيث تشكل ٩٨,١٤١٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة –10,455,800/ دينار أو ما نسبته ١,٨٥٩٪.

## البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٣ تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب 143 موظفاً في 99 دورة تدريبية في المجالات الشاملة في الإدارة المالية، الصيرفة الاسلامية، التأمين، الإدارة، ومهارات الحاسب الآلي.

- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث ١٠٨ موظفين في ١٠٥ برامج تدريبية خارجية وورش عمل ومؤتمرات منظمة من قبل المعاهد المتخصصة والمنظمات الدولية والمصارف المركزية الأخرى.

- تعزيز الكفاءات الإدارية والقيادية من خلال إلحاق ١٢٤ موظفاً في ١٩ من ورش العمل والندوات والمؤتمرات المنظمة من قبل معاهد ومتحدثين متخصصين في تنمية المهارات الإدارية.

- الحاق ٤ موظفين بشهادات مهنية وتخصصية في المحاسبة والمال والمتابعة وتقنية المعلومات

- متابعة تنفيذ البرنامج الإرشادي لعدد ٣٥ من الموظفين الجدد الملتحقين بالمصرف.

- منح فرص التدريب العملي لـ ١٨ طالباً جامعياً بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.

الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد ١٤٠ موظفاً وموظفةً ببرنامج تعليم الكتروني مختص بالمجالات المصرفية والمالية.

## مشاريع تقنية المعلومات

خلال عام ٢٠١٣، قامت ادارة تقنية المعلومات بانجاز عدد من المشاريع ومنها:

### نظام الحجوزات والتحفظات

تقوم إدارة الخدمات المصرفيه بمصرف البحرين المركزي بدور الوسيط بين المحاكم التابعة لوزارة العدل والشئون الاسلامية والبنوك في البحرين؛ حيث تقوم المحكمة بإصدار توجيهات تتعلق بالقضايا، كالحجز على حسابات العملاء، أو الاستفسار عن أرصدتهم، أو رفع الحظر عنها، فيقوم المصرف بدوره برفع هذه التوجيهات إلى البنوك لإتخاذ اللازم.

قامت إدارة تقنية المعلومات بالمصرف بتطوير نظام إلكتروني متكامل لتيسير إستجابة البنوك لتوجيهات المحاكم بسرعة وفعالية كبيرة مقارنة بالنظام التقليدي السابق لتداول الرسائل الكتابية بين المصرف والمحاكم والبنوك.

### نظام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

تم تطوير النظام الحالي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عبر موقع الشبكة الخاصة والتى تربط البنوك بالمصرف، مما يُيَسِّر على المؤسسات المصرفية كالبنوك ودور الصرافة عملية التبليغ عن المعاملات المشبوهة إلكترونياً بشكل آمن.

يتضمن التطوير تحسينات شاملة للبرمجة المستخدمة في النظام وإثراء ملموس للمحتوى؛ مثل تزويد استمارات إدخال المعلومات بحقول إضافية، وتعزيز النظام بلوحة معلوماتية لعرض التقارير البيانية، واحصاءات المستخدمين، وسجلات التدقيق، وتطوير محرك البحث، وخدمات الإشعار بالبريد الالكتروني وغيرها.

### مشروع الخطة الاحترازية لمصرف البحرين المركزي

يتم العمل بشكل متواصل على تحسين وتعزيز استمرارية عمل مصرف البحرين المركزي من خلال إعداد خطة احترازية متكاملة لمواصلة العمل من خلال الموقع البديل في حالة حدوث أي خطر أو انقطاع من شأنه التأثير على سير عمل المصرف. تم تجهيز جميع الوثائق اللازمة وتطوير البنية التحتية لنظم المعلومات ومن ثم توثيق نتائج اختبارات الخطة الاحترازية لإدارات المصرف الحيوية لضمان استمرارية العمل أثناء الأزمات والتأكد من الخطة بصفة دورية من خلال تغطية جميع الاحتمالات الواردة.

### مشروع نظام مراقبة المصارف والمؤسسات المالية

يقوم المصرف بتنفيذ مشروع نظام مراقبة المصارف والمؤسسات المالية الإلكتروني والذي يُمَكِّن المؤسسات المصرفية من رفع معلومات التقارير المالية بشكل دوري للمصرف.

بناءاً على هذه المعلومات، تقوم الإدارات المعنية بإصدار تقارير إلكترونية وإحصاءات بيانية تعرض على لوحات معلوماتية للإدارة العليا، للإطلاع على بيانات جميع المؤسسات المرخصة والمؤشرات المصرفية التي تحدد موقعها المالي ومعدلات ازدهارها مصرفياً. يقوم النظام بإخطار المعنيين في حالة انخفاض المعدلات المصرفية لأحد المؤسسات عن المعدل المسموح به حتى يتم عمل اللازم.

المشروع حالياً في طور اختبارات القبول من قبل المستخدمين وسوف ينتقل بعد اجتيازها إلى الاستخدام الفعلي في الفترة القصيرة القادمة.

## وحدة الاتصال الخارجي

### أهداف وحدة الاتصال الخارجي:

- نسعى إلى زيادة كسب ثقة الصحفيين وتحسين العلاقات، فإننا نقترح بأن نخصص مقابلة (وجهاً لوجه) لكل صحيفة محلية من كل شهر مع كبار مسئولي المصرف.
- تقوم وحدة الاتصال الخارجي بمتابعة المشاكل المنشورة في الصحف المحلية، والاتصال مع الصحيفة المعنية فوراً للحصول على معلومات عن صاحب الشكوى. وعدم إهمال أية استفسارات واردة إلى المصرف، وتزويد المهتمين المشاركين في المؤتمرات بالمعلومات المطلوبة.

**التقارير:**

- تقرير يومي يتضمن جميع أخبار المصرف في الصحف المحلية/الاقليمية/العالمية.
- تقرير شهري يتضمن اخبار المصرف في الصحف الإقليمية والعالمية.
- تقرير نصف سنوي عن أعمال الوحدة، وتقرير سنوي عن ما تم انجازة خلال العام، مع المقالات الصحفية التي تم نشرها عن المصرف خلال العام.
- تقرير شهري عن الشكاوي الصادرة في الصحف المحلية، وتحويلها إلى الجهة المعنية ومتابعتها، والرد عليها في الصحف إذا تطلب الأمر.
- يتم من خلال هذا التقرير تسجيل أية شكوى أو ملاحظة نشرت في الصحف المحلية أو أرسلت بالبريد الالكتروني وقد وصلت خلال هذه الفترة إلى ١٦٧ رسالة أو مقالة منها ٤٠ شكوى – إلى جانب الملاحظات التي ينشرها بعض الاشخاص المهتمين، فإن المصرف يتابعها مع الجهات المعنية.

المؤتمرات والفعاليات التي نظمها أو شارك فيها مصرف البحرين المركزي خلال يناير – يونيو لعام ٢٠١٣ ترتيبها حسب الجدول التالي:

| | | |
|---|---|---|
| ٢٦ – ٢٧ يونيو | **مؤتمر كواليمبور في التمويل الإسلامي ٢٠١٣** | **حضره السيد خالد حمد ماليزيا** |
| ٢٨ يوليو | **اجتماع مجلس إدارة ( GMCO)** مدينة الرياض – المملكة العربية السعودية | **حضرة سعادة المحافظ** |
| ١٧-١٨ سبتمبر | **للاجتماع الـ (٥٨) للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** | • عقد لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها ال (٥٨) في مدينة المنامة بمملكة البحرين يومي ١٧ و١٨ سبتمبر ٢٠١٣م. وناقشت اللجنة توصيات اللجان المعنية بموضوعات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، ونظم المدفوعات بدول المجلس، والمعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطورات سير العمل بمشروع دراسة استراتيجية ربط نظم المدفوعات بدول المجلس. كذلك استعرضت اللجنة التطورات النقدية والمالية بدول المجلس وتتبادل الرأي حولها. |
| ٢٢-٢٤ سبتمبر | **معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ينظم ندوة بخصوص "منع الاحتيال وإدارة المخاطر" بالتعاون مع جمعية محققي الاحتيال الأمريكية** | • عقدت تحت رعاية مصرف البحرين المركزي، وبالتعاون مع جمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE) في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط عقدت ندو "منع الأحتيال وإدارة المخاطر" وذلك في مملكة البحرين.<br>• وركزت الندوة على تأثير مخاطر الاحتيال على المؤسسات الاقتصادية المهمة مثل البنوك، وشركات التأمين، والشركات والمؤسسات الحكومية، وأرباب العمل، والموظفين، وأصحاب المصالح في الهياكل الاقتصادية النامية في المنطقة. |
| ٢٦ سبتمبر | **الاجتماع الرابع لمجلس الاستقرار المالي لمجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | • استضاف هذا الاجتماع البنك المركزي لجمهورية تركيا، بمدينة اسطنبول، وقد حضرة السيد خالد حمد. وناقش الأعضاء أعمال التطورات الجارية في السياسة FSB والإصلاحات التنظيمية المالية، وابرز التحديات. كذلك قضايا الاستقرار المالي الإقليمية، بما في ذلك الآثار المحتملة للمنطقة من التطورات العالمية المتطورة في الأسواق المالية و الاقتصادية. |
| ٣٠ سبتمبر – ١ أكتوبر | **اجتماع الـ ٦٦ للجنة الرقابة المصرفة لدول مجلس التعاون الخليجي** | **حضرة السيد خالد حمد مدينة الرياض** |

| | | |
|---|---|---|
| ٧ - ٨ أكتوبر ٢٠١٣ | **ملتقى الشرق الأوسط للتكافل**<br>فندق الخليج - مملكة البحرين | • أفتتح الملتقى بكلمة من السيد عبدالرحمن الباكر، قال فيها «إن إصلاح النظام الرقابي هو من المبادرات الرئيسية لضمان الربحية على المدى الطويل في صناعة التكافل التي تشهد تحولاً، وإن لدى السوق الإقليمية إمكانات هائلة للنمو والازدهار».<br>• وأوضح الباكر في حديث إلى الصحافيين على هامش الملتقى بقوله إن المصرف المركزي، الذي يشرف على شركات التأمين العاملة في البحرين، سيطرح ورقة استشارية في نهاية أكتوبر الجاري. وبيّن أن الورقة تشرح نوعاً جديداً لحساب كفاية رأس المال لشركات التكافل، وأنها «ستساعد شركات التكافل لحساب ملاءتها المالية بشكل إسلامي وشرعي صحيح، وتساهم في النهاية لكي تكون سوقاً للتكافل جاذبة لعدد من الشركات». وأجاب على سؤال بشأن التحديات التي تواجه صناعة التكافل فأفاد بأنها «الحكومة التي هي مهمة، وكذلك ضرورة وجود الكادر المؤهل للقيام بعمليات التكافل والتي تختلف عن التأمين التقليدي». |
| ١١- ١٣ أكتوبر | **الاجتماع السنوي لمؤتمر الشرق الأوسط واشنطن – الولايات المتحدة الامريكية** | **حضرة سعادة المحافظ** |
| ٢١-٢٢ أكتوبر | **منتدى تأمين المسئوليات المهنية**<br>**فندق الريتز كارلتون – مملكة البحرين** | • أستضاف المنتدى جمعية التأمين البحرينية (BIA) بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF)، برعاية مصرف البحرين المركزي، وشارك فيه أكثر من ٣٠٠ شخصية قيادية في مجال التأمين وإعادة التأمين وشركات التأمين العربية أعضاء الإتحاد العام العربي للتأمين.<br>• وناقش المنتدى احتياجات ومتطلبات المنطقة لتأمين المسئوليات المهنية والتعريف بها وتم تسليط الضوء على المواضيع التي تصب في أوجه تأمين المسئولية المدنية وفيما يتعلق بأخطاء أعمال البناء وكذلك المسئولية المهنية للمهندسين والمعماريين بالإضافة للمسئولية المهنية لوسطاء التأمين ثم المسئولية المهنية عن الأخطاء الطبية و مسئولية مدراء البنوك والمؤسسات المالية وأخيراً مسئولية الناقلين تجاة عملائهم. |
| ٢١-٢٢ أكتوبر | **منتدى تأمين المسئوليات المهنية** | • استضافت جمعية التأمين البحرينية (BIA) المنتدى بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين (GAIF)، وعقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٣م، في فندق الريتز كارلتون برعاية مصرف البحرين المركزي، وشارك فيه أكثر من ٣٠٠ شخصية قيادية في مجال التأمين وإعادة التأمين وشركات التأمين العربية أعضاء الإتحاد العام العربي للتأمين.<br>• وناقش المنتدى احتياجات ومتطلبات المنطقة لتأمين المسئوليات المهنية والتعريف بها وسيتم تسليط الضوء على المواضيع التي تصب في أوجه تأمين المسئولية المدنية وفيما يتعلق بأخطاء أعمال البناء وكذلك المسئولية المهنية للمهندسين والمعماريين بالإضافة للمسئولية المهنية لوسطاء التأمين ثم المسئولية المهنية عن الأخطاء الطبية و مسئولية مدراء البنوك والمؤسسات المالية وأخيراً مسئولية الناقلين تجاه عملائهم |
| ٢٩ – ٣٠ أكتوبر | **المنتدى العالمي الاقتصادي الإسلامي التاسع**<br>**لندن** | • عقد المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي التاسع لهذا العام في لندن، كونها واحدة من المراكز المالية والثقافية الرائدة في العالم وبوابة تجارية بين العالم مسلم وغير مسلم.<br>• وسيعقد المنتدى في إكسل لندن في ٢٩-٣١ أكتوبر عام ٢٠١٣، التي تحمل شعار "عالم متغير، والعلاقات الجديدة" لتغليف ظهور روابط اقتصادية جديدة بين الدول عبر الحدود والأديان والثقافات في عالم يتغير بسرعة |
| ٣-٥ نوفمبر | **مؤتمر الحادي عشر للمصارف لدول الخليج العربي**<br>**الامارات العربية المتحدة** | **حضرة سعادة المحافظ** |

| | | |
|---|---|---|
| ١٨ - ١٩ نوفمبر ٢٠١٣ | **مؤتمر الأيوفي والبنك الدولي السنوي ٢٠١٣**<br>مملكة البحرين | • أفتتح سعادة المحافظ المؤتمر بكلمة ملخصها : حققت الصيرفة الإسلامية انجازات كبيرة في السنوات الماضية من خلال تعدد المنتجات والانتشار العالمي بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة. وهناك معايير أولوية منها المعايير الرقابية العالمية الجديدة والتي تستوجب مقابلتها بمعايير مماثلة للصيرفة الإسلامية.<br>• وسيعمل مصرف البحرين المركزي وكعادته في تطبيق أفضل الممارسات، على إدخال هذه المعايير ضمن النظام الرقابي المعمول به في مملكة البحرين حيث بادرنا بالفعل بأجراء الاستشارات اللازمة مع القطاع المصرفي لتطبيق هذه المعايير. أن الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة المصرفية على المستوى المحلي أو العالمي يشكل أحد المرتكزات لتطوير الصناعة المصرفية ولكنه في الوقت نفسه لا يمكن الاستغناء عن الدور الرئيسي الذي تقوم به الصناعة نفسها في سبيل تهيئة أوضاعها وتطوير سلوكيات الأداء والالتزام بأفضل معايير الحوكمة.<br>• وأن المصرف المركزي يعتبر الدور الذي تقوم به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الايوفي) له أهمية بالغة في تطوير وتعزيز أعمال البنوك الإسلامية من خلال استحداث المعايير المحاسبية المتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، بما يساعد على زيادة تنافسية المؤسسات المالية ويحقق لها الانتشار العالمي. |
| ١٨ – ١٩ نوفمبر | ورشة عمل حول حوكمة المصارف | • عقدت تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية و مجموعة البنك الدولي.<br>• وقال السيد خالد حمد، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية بمصرف البحرين المركزي في جزء من كلمته الترحيبية التي ألقاءها خلال ورشة العمل: " إن معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية، وبالتعاون مصرف البحرين المركزي، قد قدم برنامج إدارة المخاطر لمختلف المستويات، وقمنا في المصرف بتطبيق معايير إلزامية قام بتطويرها المعهد بشأن المنتجات المالية المقدمة للمستهلكين."<br>• وأضاف السيد خالد بأن من أهدافنا الأساسية تعزيز أخلاقيات العمل، وتطبيق العدل، والشفافية، والنزاهة لدى جميع العاملين في القطاع المالي، حيث يواصل المصرف المركزي الحرص على تعلم المزيد والإبداع بما يتماشى مع التطورات التي يشهدها القطاع المالي. حيث أن السعي لتحقيق حوكمة فعالة للمخاطر تتطلب وجود رؤى، ويتعين على صناع القرار لتحقيق ذلك الموازنة بين الاحتياجات قصيرة الأجل مقارنة بالسلامة المالية طويلة الأجل للشركات." |
| ٢٥ نوفمبر | **مؤتمر الاتحاد النقدي الخليجي**<br>الرياض | • حضرة السيد خالد حمد |
| ١ – ٢ ديسمبر | **ندوة حول الجريمة الالكترونية معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية** | • عقد معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية ندوة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حول الجريمة الإلكترونية وأمن الجريمة الالكترونية في البحرين، تحت رعاية مصرف البحرين المركزي.<br>• وتطرقت الندوة إلى عمليات الاختراق، وهجمات الهاكرز، والتهديدات المستمرة المتقدمة Advanced Persistent Threats، +وبرمجيات التجسس، وهجمات الحرمان من الخدمات Denial of Service attacks، وسيناريوهات مخاطر الحوسبة السحابية Risk Scenarios in the Cloud، ومخاطر الهندسة الاجتماعية، ومخاطر منهجية استخدام الاجهزة الشخصية Bring Your Own Device، وعمليات التدقيق وتقييم المخاطر، |

| | | |
|---|---|---|
| | | والضوابط الرئيسة الخاصة بأمن الجريمة الالكترونية وافضل الممارسات بشأن منهجية استخدام الاجهزة الشخصية. |
| ٠٤ - ٠٥ ديسمبر ٢٠١٣ | **المؤتمر السنوي العالمي العشرين للمصارف الإسلامية ٢٠١٣** مملكة البحرين | • عقد تحت رعاية رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وبدعم من مصرف البحرين المركزي، فعاليات مؤتمر المصارف الإسلامية ٢٠١٣، بفندق الخليج.<br>• حضره ١،٣٠٠ شخصية من أكثر من ٥٠ بلداً، كما يشارك فيه أكثر من ١٠٠ متحدث مرموق و٦٥ من الشركاء والرعاة البارزين في السوق. بدأ المؤتمر بندوة تحضيرية تسبق انعقاده ينظمها «السوق المالية الإسلامية الدولية» في ٣ ديسمبر الجاري، وستركِّز على وضع مجموعة من الأفكار المعقّدة في إطار عملي بشكل يمكن من خلاله فهم القضايا الحساسة التي تواجه قطاع المالية الإسلامية.<br>• وأفتتح محافظ مصرف البحرين المركزي بكلمة قال فيها " بأن الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو تحديد أطر عملية وبناءة ومستدامة لتحسين القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي القدرة على المنافسة يتطلب القوة المالية والثقة.<br>• ثم تطرق إلى أهمية توسيع نطاق التمويل الإسلامي في أسواق جديدة وتطوير هو أيضا حرجة للغاية. وقد اعترفت العديد من الدول الآن المحتملة، و أشعلت مؤتمر عقد مؤخرا في لندن رغبة جادة في أجزاء كثيرة من العالم الغربي . كل هذه التطورات إيجابية ، ولكن يجب علينا أن نكون على استعداد لتحسين فرص في متناول اليد إذا كانت الصناعة هو أن تنمو على نحو مستدام . |

## عدد الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف

| | | |
|---|---|---|
| ١١٨ خبر صحفي | ٤٨ خبر صحفي عن فعاليات وانجازات المصرف | • نشرت في الصحف المحلية والإقليمية وبعضها العالمية |
| | 70 خبر صحفي عن السندات والصكوك | • نشر في موقع المصرف الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية |

## المقابلات الصحفية

| التاريخ | الجهة الإعلامية | أسم المسئول |
|---|---|---|
| ١٧ يناير | ميد | سعادة المحافظ (على هامش مؤتمر يوروماني) |
| | فايننشال تايمز | |
| | بلومبيرغ | |

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| 14 مايو | نيكي الجريدة اليوميه اليابانيه – السيد تاكيشي كومون | سعادة المحافظ |
| ٢٥ سبتمبر | تلفزيون البحرين | سعادة المحافظ |
| ١٠ سبتمبر | صحيفة البلاد ( أسئلة مكتوبة) | سعادة المحافظ |
| ٢٧ أكتوبر | رويترز (أسئلة مكتوبة) | سعادة المحافظ |
| ٢ ديسمبر ٢٠١٣ | بلومبرغ (على هامش مؤتمر WIBC) | سعادة المحافظ |
| ٢٨ يناير | Challenge Magazine: distributed to all Civil Servants in Singapore including International Enterprise Singapore and Singapore's own EDB.<br>938 Live – Singapore's main news radio station (for both radio and online)<br>1) Bernama -Malaysia News Agency(as above) - more details to follow<br>2) The Edge, leading weekly business & financial newspaper (more details to follow)<br>3) Malaysian Reserve, leading daily business newspaper (affiliated with the International Herald Tribune) | السيد خالد حمد |
| ٨ مايو | Middle East Magazine's Islamic Finance Report | |
| ٣ ديسمبر | **Chines Business News**: Gaijing Magazine, Economic Daily<br>**Malaysia, Singapore, UK and UAE**: Business Times, Malaysian Reserve The Edge, Islamic Business & Finance –CPI Financial, Arabian Business | |
| ٤ فبراير | Reinsurance Magazine<br>Islamic Business and Finance Magazine<br>German Insurance Trade Magazine<br>Post Magazine<br>**Mena Insurance Review** | السيد عبدالرحمن محمد الباكر |
| ٢٥ فبراير | • **Business World Magazine**<br>• **Business India** | |
| | Trade and Export Middle East Magazine Aparna | |

| | | |
|---|---|---|
| | Arya, /Senior Editor. | |
| 22 أكتوبر | مقابلة مع مجموعة من الصحفيين الهندية:<br>Manufacturing Today.<br>Banking Frontier<br>Express Healthcare | |
| ١ أبريل | Chinese Daily<br>China Economic Herald<br>International Finance News<br>CBN Weekly | الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة |
| 17 يناير | Middle East Insurance Incorporating Global Takaful | السيد نادر منديل |

## مواضيع النشرات الفصلية التي تصدر كل ثلاثة اشهر

| التاريخ | المواضيع |
|---|---|
| العدد 34 – يناير إلى مارس | 1. Bahrain is sound base for insurance industry<br>2. Regulators must join hands to tackle systemic risks<br>3. Life insurance driving insurance growth in Bahrain<br>4. Public awareness campaign on insurance<br>5. Predicting insolvency of insurance firms<br>6. New regulatory developments in Bahrain<br>7. Strengthening banks a top priority for CBB<br>8. Bahrain unrivalled as financial services hub<br>9. S&P Upgrades Bahrain outlook<br>10. Bahrain remains most free economy in MENA region<br>11. Bahrain Islamic Bank is acquired in Key deal<br>12. Need for investor safeguards stressed<br>13. Strong growth prospects for Bahrain economy<br>14. PineBridge Investments opens Bahrain Office<br>15. Bourse in bid to promote online trading<br>16. Bahrain to host major forum on occupational insurance<br>17. Stage set for annual AAOIFI Shari'a forum<br>18. Islamic funds forum on way in Bahrain |
| العدد 35 – أبريل إلى يونيو | 1. Islamic banks urge to prepare for new, rigorous rules' along with updates from the financial sector.<br>2. Depth needed in Islamic investment<br>3. Sukuk market posts record issuances<br>4. Islamic banks must become bigger<br>5. IIFM issues Wakalah master agreement |

| | |
|---|---|
| 6. Ethical issues in Islamic banks<br>7. CBB crafting microfinance rules<br>8. Bahrain banks on growth path<br>9. Healthy return to profitability<br>10. CBB meets new BAB board<br>11. Call for Arab banking cooperation<br>12. Financial Sector Fact Sheet | |
| 1. Bahrain economy to post strong growth this year.<br>2. Project spending, oil sector to drive growth<br>3. New rules on collection of CBB annual licensing fees.<br>4. CBB improves same-day cheque clearing speed.<br>5. Basel III – Final call for Bahrain's banks.<br>6. Bahrain's Al Salam, BMI Bank on course to merge.<br>7. CBB strategy to enhance skills of industry staff.<br>8. Solveig Nicklos is new BIBF chief<br>9. Islamic finance standards and global rules.<br>10. Waqf Fund's effort to groom Shari'a scholars.<br>11. Solid decade to propel future economic growth.<br>12. Financial markets recover from global turmoil.<br>13. Bahrain Bourse publishes Investors' Guide 2013<br>14. World Islamic Banking Conference marks 20 years.<br>15. AAOIFI – World Bank Forum.<br>16. Insurance. Takaful under spotlight. | العدد ٣٦ – سبتمبر إلى ديسمبر |

# الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

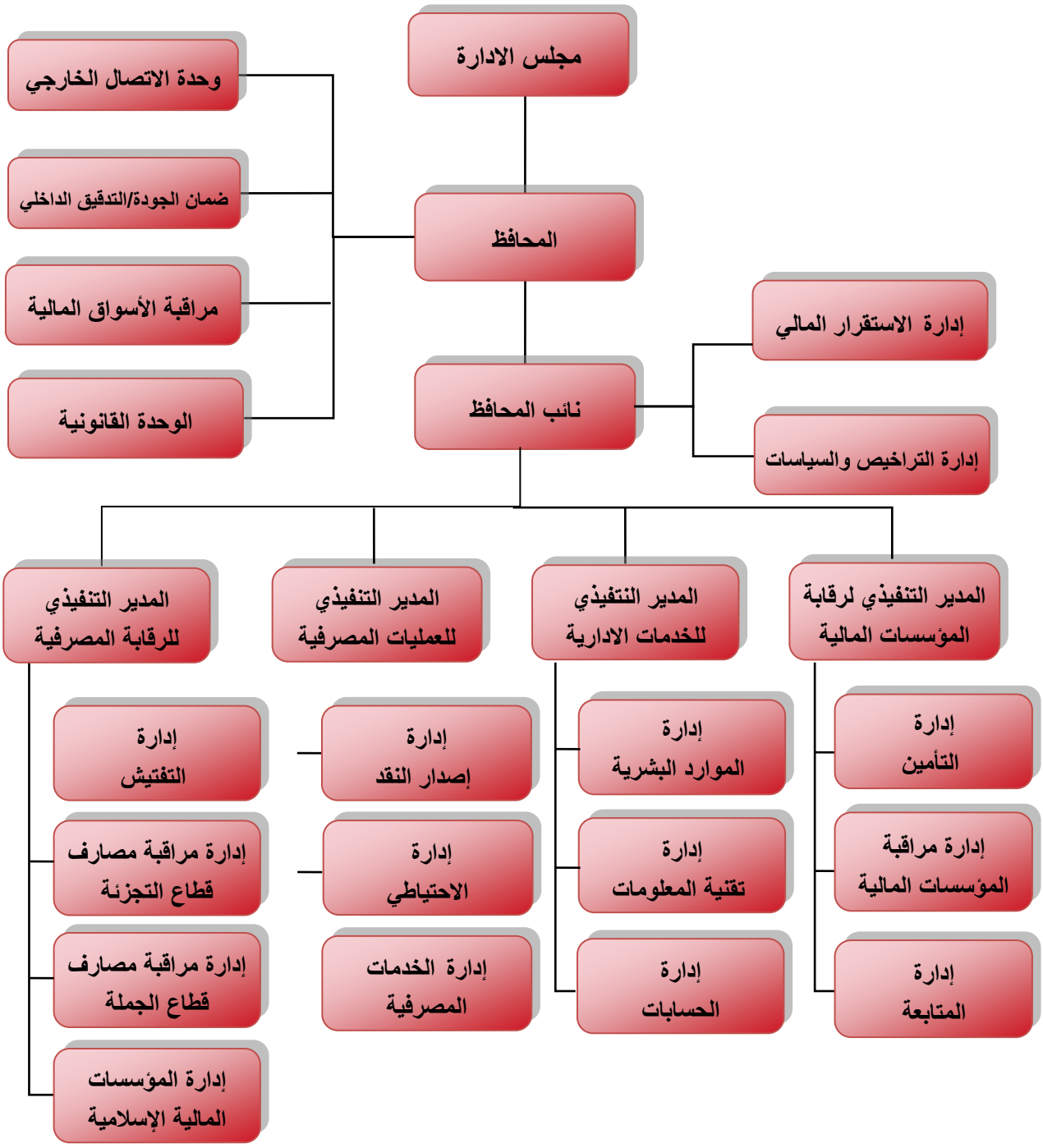

الفصل

٥

# ٥. البيانات الماليه للسنه المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

# مصرف البحرين المركزي

## البيانات المالية
## للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

## مصرف البحرين المركزي

## البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

**المحتويات** **الصفحة**


تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي ١

**البيانات المالية**

الميزانية العمومية ٢
حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات ٣
إيضاحات حول البيانات المالية ٤- ١٠

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

س.ت : ٦٢٢٠
تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع على الانترنت www.kpmg.com.bh

**تقرير مدققي الحسابات**
**إلى**
**مجلس الإدارة**
**مصرف البحرين المركزي**
**المنامة – مملكة البحرين**

**تقرير حول البيانات المالية**
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

*مسئولية الإدارة عن البيانات المالية*
إن إدارة المصرف المركزي مسئولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأساس المحاسبي المشروح في إيضاح رقم ٢، والقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ ، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

*مسئولية المدققين*
إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. ان الإجراءات المختارة تعتمد على تقديراتنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمصرف. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

*الرأي*
برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وأداءه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية المشروحة في إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية، والقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦.

كي بي ام جي فخرو
رقم ترخيص الشريك ٨٣
٦ يونيو ٢٠١٥

كي بي إم جي فخرو شركة تضامن مهنية مسجلة وفقاً لقوانين مملكة البحرين عضو في كي بي إم جي الدولية المسجلة في سويسرا

# مصرف البحرين المركزي

## الميزانية العمومية
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

| | إيضاح | كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| ذهب | ٣ | ٢,٥٠٠ | ٢,٥٠٠ |
| احتياطيات أجنبية | ٤ | ٢,٣٣٥,٦٩١ | ٢,٢٨٩,٨٤٠ |
| مبالغ مستحقة من وزارة المالية | ٥ | - | ٧٥,٤٤٥ |
| نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة | ٦ | ٥١,٦٦١ | ٢٨,٥٠٣ |
| موجودات أخرى | ٧ | ١٣,٠٥١ | ١١,٣٥٦ |
| **إجمالي الموجودات** | | ٢,٤٠٢,٩٠٣ | ٢,٤٠٧,٦٤٤ |
| **المطلوبات** | | | |
| عملات ورقية ومعدنية متداولة | ٣ | ٥٧٧,٩٦٠ | ٥٢٢,٥١١ |
| ودائع بالدينار البحريني | | ١,٢٦٤,٠٨٩ | ١,٣٠٠,٥٤٠ |
| ودائع أخرى | | ٩٨,٢٢٤ | ١٣٨,٥٦٨ |
| مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى | | ٥٤٥ | ٧٨٥ |
| مبالغ مستحقة لوزارة المالية | ٥ | ٥,٩٤٠ | - |
| أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين | | ٧,٠٠٠ | ٤,٥٠٠ |
| مخصص العملة المسحوبة | | ٦,٢٢٤ | ٦,٢٣٤ |
| مطلوبات أخرى | ٨ | ٨,١١٠ | ٥,٥٩٨ |
| **إجمالي المطلوبات** | | ١,٩٦٨,٠٩٢ | ١,٩٧٨,٧٣٦ |
| **أرصدة رأس المال** | | | |
| رأس المال | ٩ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ |
| احتياطي عام | ١٠ | ٢٠٠,٧١٦ | ١٩٨,٢١٦ |
| احتياطي طوارئ | ١١ | ١٧,٩٤٧ | ١٥,٠٣٧ |
| احتياطي إعادة تقييم | ١٢ | ١٦,١٤٨ | ١٥,٦٥٥ |
| **إجمالي أرصدة رأس المال** | | ٤٣٤,٨١١ | ٤٢٨,٩٠٨ |
| **إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال** | | ٢,٤٠٢,٩٠٣ | ٢,٤٠٧,٦٤٤ |

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تعتبر الإيضاحات المنشورة على الصفحات من ٤ إلى ١٠ جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

# مصرف البحرين المركزي

## حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
## عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
## (معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

| | إيضاح | للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ | للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| إيراد الفوائد | | ١٦,١٧٢ | ١٦,٢٦١ |
| مصروفات الفوائد | | (٤,٩٦٣) | (٣,٦٣٦) |
| صافي إيراد الفوائد | | ١١,٢٠٩ | ١٢,٦٢٥ |
| رسوم التسجيل والتراخيص | | ٥,٣٨٠ | ٥,٤٦٨ |
| أرباح تحويل العملة من بيع الدولارات الأمريكية | | ٦,٢٥٢ | ٧,٦١٠ |
| صافي أرباح الاستثمار المحققة | | ٢,٣٨٦ | ٥,٥٠٧ |
| إيرادات أخرى | | ١,٤٤١ | ١,١٥٧ |
| **مجموع الإيرادات** | | ٢٦,٦٦٨ | ٣٢,٣٦٧ |
| **المصروفات** | | | |
| مصروفات الموظفين | | (١١,٧٠٦) | (١٢,١٦٢) |
| المصروفات العمومية والإدارية | | (٥,٣٧٤) | (٥,٨٧٣) |
| رسوم الصناديق المدارة والرسوم الاستشارية | | (١,١١٨) | (١,٠٥٣) |
| مصروفات طباعة الأوراق النقدية | | (٥٦٠) | (١,٥٨٨) |
| **مجموع المصروفات التشغيلية** | | (١٨,٧٥٨) | (٢٠,٦٧٦) |
| **ربح السنة قبل مخصص انخفاض القيمة** | | ٧,٩١٠ | ١١,٦٩١ |
| مخصص انخفاض القيمة | ٤ | - | - |
| **ربح السنة** | | ٧,٩١٠ | ١١,٦٩١ |
| المحول لاحتياطي الطوارئ | ١١ | (٢,٩١٠) | (٢,٦٩١) |
| المحول للاحتياطي العام | ١٠ | (٢,٥٠٠) | (٤,٥٠٠) |
| **الرصيد المستحق لمملكة البحرين** | | ٢,٥٠٠ | ٤,٥٠٠ |

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

محمد حسين يتيم
رئيس مجلس الإدارة

رشيد محمد المعراج
المحافظ

تعتبر الإيضاحات المنشورة على الصفحات من ٤ إلى ١٠ جزءاً لا يتجزأ من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

### ١. النشاط

مصرف البحرين المركزي "المصرف المركزي" هو هيئة بحرينية عامة تأسست بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦. ويزاول المصرف أنشطته بموجب قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ الصادر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين، وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والسداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، ويغطي جميع الأنشطة المصرفية، وأنشطة التأمين، وأعمال الاستثمار، وأنشطة أسواق المال. لا يملك مصرف البحرين المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو : مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، رقم المبنى ٩٦، شارع ١٧٠٢، مجمع ٣١٧، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

### ٢. السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكل الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

#### ١/٢ العرف المحاسبي

أعدت البيانات المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وعلى أساس مبدأ الاستحقاق.

#### ٢/٢ الذهب

يحتسب الذهب بالتكلفة.

#### ٣/٢ الاحتياطيات الأجنبية

تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظة استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيراد الفوائد في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد معاملة تداول الأصل.

**إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣**
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

**٤/٢ النقد، والمبالغ المستحقة من البنوك البحرينية وسندات الخزينة**

تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق، ودائع بالدينار البحريني لدى البنوك، وسندات خزينة قصيرة الأجل وعالية السيولة تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل.

**٥/٢ المعدات**

جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية المصروفات التي يمكن نسبتها مباشرة لشراء المعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند البيع عن طريق مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية، وتدرج في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

**٦/٢ عملات ورقية ومعدنية متداولة**

العملات الورقية والمعدنية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعدنية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون مصرفي.

**٧/٢ العملات الأجنبية**

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الأسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي، وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقيمة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للأصل المباع في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. تحتسب الأرباح والخسائر الشهرية في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح والخسائر في الشهر التالي. تحتسب الارباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد، ويتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

**٨/٢ مخصص انخفاض القيمة**

يقوم مصرف البحرين المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على الانخفاض في قيمة أحد الاستثمارات. يتم فحص الاستثمارات في السندات لانخفاض القيمة على أساس المحفظة. العناصر التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسن الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

**إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣**
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

**٩/٢ احتساب الإيراد**

*إيراد الفوائد*

يتم احتساب إيراد الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع أخذ المبلغ الأصلي القائم ومعدل الفائدة القابلة للتطبيق بالاعتبار.

*رسوم التسجيل والتراخيص*

يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها، وتحتسب على أساس الاستحقاق.

*صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة*

تحتسب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في بيان الأرباح والخسائر والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

**١٠/٢ مصروفات الفوائد**

تحتسب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدنانير البحرينية والودائع الأخرى على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط الثابت في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات.

**١١/٢ مصروفات طباعة الأوراق النقدية**

تحتسب المصروفات المتعلقة بطباعة الأوراق النقدية في حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

**١٢/٢ المخصصات**

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣. فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| الدعم المصرح به: | | |
| ذهب | ٢,٥٠٠ | ٢,٥٠٠ |
| احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤ | ٢,٣٣٥,٦٩١ | ٢,٢٨٩,٨٤٠ |
| | ٢,٣٣٨,١٩١ | ٢,٢٩٢,٣٤٠ |
| العملات الورقية والمعدنية المتداولة | (٥٧٧,٩٦٠) | (٥٢٢,٥١١) |
| فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة | ١,٧٦٠,٢٣١ | ١,٧٦٩,٨٢٩ |

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

٣. فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة (يتبع)

وفقاً للمادة رقم ١٩ من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب أن لا تقل عن ١٠٠% من قيمة العملة المتداولة.

القيمة العادلة للذهب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كانت ٦٨,٤٠١ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٩٣,٨١١ ألف دينار بحريني).

٤. الاحتياطيات الأجنبية

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| محافظ السندات | ٧٩٦,٩٥٩ | ٧٠٦,٥٤١ |
| ودائع البنوك | ١,٦١٧,٤٥٤ | ١,٦٦٢,٠٢١ |
| | ٢,٤١٤,٤١٣ | ٢,٣٦٨,٥٦٢ |
| مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة | (٧٨,٧٢٢) | (٧٨,٧٢٢) |
| | ٢,٣٣٥,٦٩١ | ٢,٢٨٩,٨٤٠ |

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وان ٩٨% منها من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠١٢: ٩٩%). جميع الودائع (٢٠١٢: ١٠٠%) و٦٩% من السندات هي بالدولار الأمريكي (٢٠١٢: ٦٣%). بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، فإن ١٠٠% منها محوطة بالدولار الأمريكي. محافظ السندات تشمل ٩,٣١٩ ألف دينار بحريني صافي خسارة غير محققة للسندات غير المقيمة بالدولار الأمريكي، وعقود العملات الأجنبية الآجلة ذات العلاقة المستخدمة للتحوط من هذه السندات (٢٠١٢: خسارة بمبلغ ٥,٨٢١ ألف دينار بحريني).

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بلغت ٧٩٣,٠١٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٧١٧,٤٧٣ ألف دينار بحريني).

احتسب المصرف المركزي مخصصاً لانخفاض القيمة بمبلغ لا شيء للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: لا شيء)، في حساب الأرباح والخسائر.

لم يحتسب مصرف البحرين المركزي مخصصاً لانخفاض القيمة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٧١,٦٣٠ ألف دينار بحريني)، والذي تم احتسابه في احتياطي الطوارئ (إيضاح ١١).

٥. مبالغ مستحقة من / إلى وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من / إلى وزارة المالية للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦. نقد ومستحقات من البنوك المحلية وسندات الخزينة

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| النقد | ١٩,٢٥٢ | ١٩,٢٩٧ |
| مبالغ مستحقة من البنوك المحلية | ١٠,٥٩٥ | ٧٠٦ |
| صكوك إجارة / سندات خزينة صادرة عن حكومة البحرين | ٢١,٨١٤ | ٨,٥٠٠ |
| | ٥١,٦٦١ | ٢٨,٥٠٣ |

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

٦. نقد ومستحقات من البنوك المحلية وسندات الخزينة (يتبع)

يشمل النقد مبلغ ٥١,٠٠٨ ألف دولار أمريكي يحتفظ بها المصرف المركزي (ما يعادل ١٩,٢٣٠ ألف دينار بحريني) (٢٠١٢: ٥١,١٢٣ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ١٩,٢٧٤ ألف دينار بحريني)).

### ٧. موجودات أخرى

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| سلفيات للموظفين | ٤,٩٨٧ | ٤,٧٩١ |
| فوائد مستحقة | ٣,٥٩١ | ٢,٤٢٤ |
| معدات | ١,٨٦٥ | ١,٨٨٣ |
| أخرى | ٢,٦٠٨ | ٢,٢٥٨ |
| | ١٣,٠٥١ | ١١,٣٥٦ |

### ٨. مطلوبات أخرى

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة | ٤,٤٧٣ | - |
| ذمم دائنة أخرى | ٣,١١٣ | ٥,٠٣٧ |
| فوائد مستحقة | ٣٦٣ | ٤٧١ |
| مصروفات مستحقة | ١٦١ | ٩٠ |
| | ٨,١١٠ | ٥,٥٩٨ |

### ٩. رأس المال

| | ٢٠١٣ | ٢٠١ |
|---|---|---|
| المصرح به | ٥٠٠,٠٠٠ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| الصادر والمدفوع بالكامل | ٢٠٠,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ |

### ١٠. الاحتياطي العام

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| الرصيد في بداية السنة | ١٩٨,٢١٦ | ١٩٣,٧١٦ |
| المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات | ٢,٥٠٠ | ٤,٥٠٠ |
| **الرصيد في نهاية السنة** | ٢٠٠,٧١٦ | ١٩٨,٢١٦ |

## إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

### ١٠. الاحتياطي العام (يتبع)

وفقاً للمادة رقم ١٢ من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح:

- ١٠٠% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥% من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.
- ٥٠% من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.
- ٢٥% من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي.

### ١١. احتياطي الطوارئ

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| الرصيد في بداية السنة | ١٥,٠٣٧ | ٨٣,٩٧٦ |
| المحول خلال السنة | ٢,٩١٠ | ٢,٦٩١ |
| المستخدم خلال السنة | - | (٧١,٦٣٠) |
| الرصيد في نهاية السنة | ١٧,٩٤٧ | ١٥,٠٣٧ |

وفقاً للمادة رقم ٢١ من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل ٢,٩١٠ الف دينار بحريني (٢٠١٢: ٢,٦٩١ ألف دينار بحريني) من صافي أرباح السنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ، ولم يتم استخدام أي مبلغ لمخصص انخفاض القيمة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (٢٠١٢: ٧١,٦٣٠ دينار بحريني) (إيضاح ٤).

### ١٢. احتياطي إعادة التقييم

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| الرصيد في بداية السنة | ١٥,٦٥٥ | ١٥,٣٤١ |
| الحركة خلال السنة | ٤٩٣ | ٣١٤ |
| الرصيد في نهاية السنة | ١٦,١٤٨ | ١٥,٦٥٥ |

احتياطي إعادة التقييم يتعلق بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف.

**إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣**
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

### ١٣. المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصة بعضها مع الالتزامات المقابلة للأطراف الثالثة، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات العلاقة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة (٢٠١٢: لا شيء)، باستثناء عقود أسعار صرف العملات الأجنبية القائمة بقيمة إسمية ٣٤٠,٨٠١ ألف دينار بحريني (٢٠١٢: ٣٥٦,٤٩٧ ألف دينار بحريني).

### ١٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف لم تؤثر على مبالغ صافي الأرباح أو أرصدة رأس المال المعلنة سابقاً.